

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ - جن (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البندان ٨٥ و ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية لمواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود، صباح هذا اليوم، قبل أن نبدأ مناقشتنا المواضيعية بشأن مسألة آلية نزع السلاح، أن أعطي الكلمة للوفود التي لم تتمكن أمس من تولي عرض مشاريع قراراتها ومقرراتها، بسبب ضيق الوقت. وبعد ذلك سأعطي الكلمة للوفود التي كانت ترغب أمس في ممارسة حق الرد.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالأسبانية): يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/C.1/60/L.58، "المعلومات المتصلة بتدابير بناء الثقة في ميدان الأسلحة التقليدية"، بالنيابة عن الوفود الـ ٦٤ الواردة أسماؤها في تلك الوثيقة بالترافق مع الوفود التي عززت صفوف مقدمي مشروع القرار منذ يوم الأربعاء الماضي.

وكما يذكر، تشكل مبادرة الأرجنتين في تقديم مشروع القرار هذا جزءا من الجهد الرامي إلى إعادة الحوار الذي جرى بشأن هذه المسألة في الدورات الموضوعية لهيئة نزع السلاح للأعوام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ و ٢٠٠٣. ويمكننا أن نذكر اليوم مع شعور بالارتياح أن ذلك الحوار جرى هذا العام، بدءا باجتماع ٢٤ كانون الثاني/يناير الذي قام فيه وكيل وزير السياسة الخارجية لجمهورية الأرجنتين، السفير روبرتو غارسيا موريتان، بالترافق مع الرئيس حينذاك للجنة الأمن لنصف الكرة التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، السفير كارمن غوتيريس، ممثل نيكاراغوا، ووكيل الأمين العام لشؤون نزع السلاح، السيد آبي، بمناقشة القرار ٩٢/٥٩ وتجربة منظمة الدول الأمريكية في تدابير بناء الثقة.

وفي وقت لاحق، وعلى هامش الاجتماع الذي تعقده الدول مرة كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة، عقدنا اجتماعا تابعنا فيه الحوار بشأن هذه المسألة، تخلّته مجموعة متنوعة من العروض التي نظمها السفير باسيل إيكويبي، الممثل الدائم لجمهورية الكونغو، في ما يتعلق باللجنة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. وإضافة إلى

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



انضمام جميع دول المنطقة إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والالتزام بجميع أحكامها، فإن مشروع القرار يطالب إسرائيل، باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالانضمام إلى المعاهدة دونما إبطاء وبإخضاع منشآتها النووية لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويطلب مشروع القرار إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها المقبلة، تقريراً عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

كما أود أن أعرض مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.3. ظلت مصر تقدم مشروع القرار هذا منذ ما يزيد على ربع قرن من الزمن، وهو يعبر عن أولوية قيام الأطراف المعنية باتخاذ الخطوات العملية لإحلال منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية، وإخضاع جميع الأنشطة النووية في المنطقة للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ويدعو مشروع القرار جميع دول المنطقة إلى الامتناع عن تطوير أسلحة نووية أو تجربتها أو الحصول عليها أو السماح بوضع أسلحة نووية على أراضيها، وذلك إلى حين إتمام إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

ونأمل أن يستمر اعتماد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء على النحو الذي يتم كل عام. كما ندعو الدول الأعضاء إلى تأييد مشروع القرار A/C.1/60/L.6 بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط.

السيد براساد (الهند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني،

بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار A/C.1/60/L.53، المعنون "دور العلم والتكنولوجيا في سياق الأمن الدولي ونزع السلاح"، أن أتولى القيام بعرضه.

ذلك، تكلم خبراء من سلوفينيا وألمانيا عن التجربة التي اكتسبتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. كما أقمنا اتصالاً مع المقدمين الآخرين بغية الاستكشاف معاً لكيفية المضي قدماً في تنفيذ القرار ٩٢/٥٩، وأحطنا علماً بحقيقة تقديم تبرعات مالية لإنشاء قاعدة البيانات ذات الصلة.

ويعكس مشروع القرار A/C.1/60/L.58، الذي يتولى وفدي عرضه اليوم، تلك التطورات ويقربنا من هدف إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية، لتخزين المعلومات التي تقدمها الدول بصورة طوعية ومساعدة هذه الدول، بناء على طلبها، في تنظيم حلقات عمل وحلقات دراسية وما يشبه ذلك.

وبالتالي نرى أن من الضروري تعزيز هذه المبادرة. وفي المستقبل، سننظر في إمكانية تقديم مشاريع قرارات كهذه مرة كل سنتين. وتشعر الأرجنتين بالامتنان على جميع التعبيرات عن التأييد وتأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد شعبة (مصر): يسرني اليوم أن أعرض، باسم

الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، مشروع القرار المعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.6. يعكس مشروع القرار هذا قلق دول منطقة الشرق الأوسط - بل قلق المجتمع الدولي بأسره - حيال الخطر الناجم عن احتمال انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وحيال استمرار وجود منشآت نووية في المنطقة غير خاضعة لنظام الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهذا اهتمام أعربت عنه المؤتمرات الاستعراضية للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وإذ يؤكد مشروع القرار على ضرورة اتخاذ جميع الدول المعنية خطوات تنفيذية وجادة نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وفي مقدمتها

وتقوم حاجة مستمرة، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاتفاق بشأن نظام فعال ويتسم بالشفافية لمراقبة صادرات التكنولوجيا والمواد، من شأنه أن يحقق أهداف منع الانتشار بجميع جوانبه، بينما يضمن في الوقت نفسه إمكانية الحصول على هذه التكنولوجيا للأغراض السلمية. ومشروع القرار هذا يشجع تلك العملية ويؤيدها.

وتأمل الهند، بالترافق مع المقدمين الآخرين لمشروع القرار هذا، أن يلقى أوسع تأييد ممكن.

السيد جيني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

يشرفني أن أتولى بالنيابة عن حركة عدم الانحياز عرض عدد من مشاريع القرارات ومشاريع المقررات لتتظر فيها اللجنة. ويعكس تقديم هذه النصوص جهودنا لمعالجة مسائل هامة جدا وذات صلة، وخاصة بالنظر إلى الحالة الدولية الراهنة، التي من الملح فيها تحقيق الإرادة السياسية اللازمة للنهوض بقضية نزع السلاح ومنع الانتشار بجميع جوانبه.

وعلاوة على ذلك، ووفقا للفقرة ٣ من القرار ٩٥/٥٩، بشأن فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى، دعيت الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى النظر في إمكانية تقديم مشاريع مقررات. وبهذه الروح، تقدم حركة عدم الانحياز، في دورة هذا العام، مشروعين مقررين، إضافة إلى خمسة مشاريع قرارات، في إطار المجموعة ٦ "التدابير الأخرى لترع السلاح والأمن الدولي"، والمجموعة ٧ "آلية نزع السلاح".

أولا، تتولى عرض مشروع القرار A/C.1/60/L.19، المعنون "تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام"، في إطار البند ٨٩ من جدول الأعمال. منذ تنفيذ إعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلام في عام ١٩٧١، خضعت الحالة في العالم، وخاصة في منطقة المحيط الهندي، لتغييرات كبرى. واليوم هناك، في تلك المنطقة، عدد من المبادرات التي اتخذت لتحقيق التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان المعنية

إن الهند عرضت على اللجنة الأولى أول مرة مشروع قرار بشأن هذا الموضوع في عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك الوقت توفر التطورات في تكنولوجيا المعلومات، والتطبيقات المتطورة للمواد والتكنولوجيا الأحيائية والفضاء فرصا واعدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية لجميع البلدان. ولا شك أن الحصول على هذه التكنولوجيا حاسم بالنسبة للبلدان النامية. وهذا أمر معترف به في العديد من الاتفاقات والمعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بترع السلاح وتحديد الأسلحة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي الاتفاق الأول المتعدد الأطراف وذو الطابع العالمي لترع السلاح، الذي يقضي على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، توفر نموذجا لآلية قانونية غير تمييزية يتم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف تتصدى لشواغل الانتشار حيال نقل الأسلحة بدون إعاقه المصالح الاقتصادية للدول الأطراف.

ويريد مقدمو مشروع القرار A/C.1/60/L.53 أن يجعلوا اتفاقية الأسلحة الكيميائية نموذجا للاتفاقات في المستقبل. وتعترف الهند بطابع الاستخدام المزدوج للعديد من التطورات في العلم والتكنولوجيا. وتشكل إمكانية استخدام العلم والتكنولوجيا للتطبيقات المدنية والعسكرية على السواء مدعاة للقلق المشروع. ولكن النظم التمييزية تحرم البلدان النامية من الحصول على تلك التكنولوجيا الجوهرية، حتى للأغراض الإنمائية السلمية.

ويرى مقدمو مشروع القرار باستمرار أن الاتفاقات التي يتم التفاوض بشأنها على نحو متعدد الأطراف وغير التمييزية التي تتسم بالشفافية والمفتوحة للمشاركة العالمية ستشكل أفضل طريقة لمعالجة شواغل الانتشار. كما أن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة كوالالمبور لحركة عدم الانحياز، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٣، تؤيد هذا النهج.

رابعا، في إطار البند ٩٧ (ط) من جدول الأعمال، نود أن نتولى عرض مشروع قرار معنون "عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح"، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.17. تفهم الحركة أن القرار ٧١/٥٩، الذي تم اتخاذه بدون تصويت العام الماضي، أسند ولاية جديدة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح تتمثل في عقد دورة تنظيمية بغية تحديد تاريخ لانعقاد الدورات الموضوعية للفريق. وبعد إجراء مشاورات مع الأمانة العامة، يمكنني أن أقول إن الدورة التنظيمية للفريق العامل المفتوح باب العضوية من المقرر بصورة أولية أن تعقد في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وإضافة إلى ذلك، من المقرر أيضا عقد ثلاث دورات موضوعية، تتألف من إجمالي ١٥ جلسة. ويتعين أن تتم الموافقة على هذه الدورات في الدورة التنظيمية. وستعقد الدورة الأولى في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛ وستعقد الدورة الثانية في الفترة من ٢٩ أيار/مايو إلى ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦؛ أما الدورة الثالثة فستعقد في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

وفي القرار ٧١/٥٩، تم تخصيص الميزانية والخدمات لعقد اجتماعات الفريق العامل المفتوح باب العضوية للعام المقبل. وسيقدم تقرير الفريق قبيل اختتام الدورة الستين للجمعية العامة، في موعد لا يتجاوز آب/أغسطس ٢٠٠٦. وفي ذلك الصدد، تناشد حركة عدم الانحياز جميع الدول الأعضاء العمل بشكل وثيق وبناء على الاستخدام الكامل للدورات الموضوعية المقبلة للفريق العامل المفتوح باب العضوية المكلف بالنظر في أهداف وبرنامج الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتؤمن حركة عدم الانحياز بأن في وسع الدورة الاستثنائية الرابعة أن تحدد المسار المقبل للعمل ونهجنا متوازنا نحو التوصل إلى توافق

على أساس التعاون الاقتصادي والتقني والعلمي. وفي هذا السياق، ما زال هناك مجال كاف لتطوير تدابير لتحقيق أهداف إعلان عام ١٩٧١.

ومشروع القرار الثاني الذي نتولى عرضه، في إطار البند ٩٧ (ز) من جدول الأعمال، وارد في الوثيقة A/C.1/60/L.15 وهو معنون "مراعاة المعايير البيئية في صياغة وتنفيذ اتفاقات نزع السلاح وتحديد الأسلحة". ترى حركة عدم الانحياز أن مواصلة استدامة البيئة العالمية مسألة تحظى بأهمية قصوى، وخاصة بالنسبة للأجيال المقبلة. وينبغي أن نسعى بشكل جماعي لضمان اتخاذ التدابير اللازمة للمحافظة على البيئة وحمايتها، وخاصة في صياغة وتنفيذ الاتفاقات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة. وناشد الدول الأعضاء أن تكفل تطبيق العمليات العلمية والتكنولوجية في إطار الأمن الدولي، ونزع السلاح والبيئات الأخرى ذات الصلة، بدون الإضرار بالبيئة أو بإسهامها الفعال في تحقيق التنمية المستدامة.

ومشروع قرارنا الثالث، المقدم في إطار البند ٩٧ (ح) من جدول الأعمال، والوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.14، معنون "تعزيز تعددية الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار". تؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا قويا بتعددية الأطراف وبالحوار التي يتم التوصل إليها على نحو متعدد الأطراف، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بوصفها السبيل الوحيد المستدام لتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. كما تؤمن حركة عدم الانحياز بان من الجوهر أن تعتمد الجمعية العامة مثل مشروع القرار هذا بغية إبراز اقتناعها المستمر بشأن دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار. وتشدد حركة عدم الانحياز على أن تعددية الأطراف تمثل المبدأ الأساسي للمفاوضات في مجال نزع السلاح ومنع الانتشار، بهدف المحافظة على القواعد العالمية وتعزيزها وتوسيع نطاقها.

وأخيراً، أود أن أتولى عرض مشروع المقرر المعنون "استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي"، المقدم في إطار البند ١٠٥ من جدول الأعمال والوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.13. إن حركة عدم الانحياز تؤكد من جديد على أهمية الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي الذي اعتمده الجمعية العامة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٠، الذي يؤكد، في جملة أمور، على ضرورة بذل الأمم المتحدة جهوداً مستمرة لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

وفي الختام، فإن حركة عدم الانحياز يحدوها الأمل أن تتمكن جميع الوفود من الانضمام إلينا في تقديم دعمها لمشاريع القرارات الخمسة ومشروع المقررين التي تولى وفدي عرضها من فوره.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتولى، بالنيابة عن فرنسا والمقدمين الآخرين لمشروع القرار A/C.1/60/L.39 المعنون "منع مخاطر الإرهاب الإشعاعي" القيام بعرضه. أصبحت مسألة الإرهاب الإشعاعي مصدراً رئيسياً للقلق في إطار مجتمع نزع السلاح المتعدد الأطراف. وفي ذلك الصدد، أود أن استرعي الانتباه إلى مشروع قرارنا الجديد الذي يقدم هذا العام لأول مرة كي تعتمده اللجنة الأولى، وهو يتعلق بمنع خطر الإرهاب الإشعاعي. ويتمثل الإرهاب الإشعاعي في تهديد المواد الإشعاعية التي تستخدم في الصناعة المدنية أو الأدوية التي يستعملها الإرهابيون لتصنيع ما يعرف عموماً بالقنابل القذرة.

وتوخياً للدقة، فإن هذه ليست أسلحة للدمار الشامل. ولذلك السبب، تتولى عرض هذا النص في إطار المجموعة المتعلقة بالأمن الدولي. ولكنها أسلحة للتمييز الشامل. لماذا ينبغي أن نسلط الضوء على هذا الموضوع؟ أسارع هنا إلى تقديم بعض الأفكار بشأن تلك المسألة.

جديد للآراء في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ومسائل الأمن الدولي ذات الصلة، بما في ذلك إجراء استعراض شامل لآلية نزع السلاح.

خامساً، بالنسبة لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.16، المعنون "الصلة بين نزع السلاح والتنمية"، المقدم في إطار البند ٩٧ (ن) من جدول الأعمال، تؤمن حركة عدم الانحياز بأنه لا يمكن إنكار صلة التكافل القائمة بين نزع السلاح والتنمية والدور الهام لتوفير الأمن في ذلك الصدد. وتشعر حركة عدم الانحياز بالقلق حيال تزايد الإنفاق العسكري العالمي، الذي يمكن خلاف ذلك صرفه على التنمية، والتخلص من الفقر والقضاء على الأمراض، وخاصة في البلدان النامية. وتؤكد حركة عدم الانحياز من جديد على أهمية ممارسة ضبط النفس في الإنفاق العسكري، بحيث يمكن بالتالي استخدام الموارد المالية والبشرية في المساعي المستمرة للتخلص من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد، ترحب حركة عدم الانحياز بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية (A/59/119) وإعادة تقييم الفريق لهذه المسألة الهامة في السياق العالمي الراهن.

سادساً، بالنسبة لمشروع القرار المعنون "مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح"، المقدم في إطار البند ٩٨ (ب) من جدول الأعمال والوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.18، تؤكد حركة عدم الانحياز على أن مراكز الأمم المتحدة الإقليمية للسلام ونزع السلاح ما انفكت مفيدة في تعزيز التفاهم والتعاون بين الدول الواقعة في مناطقها في ميادين السلام ونزع السلاح والتنمية. وفي مشروع القرار هذا تواصل الجمعية العامة مناشدة جميع الدول الأعضاء، فضلاً عن مناشدة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، تقديم تبرعات للمراكز بغية تعزيز وتيسير وتنفيذ برامجها وأنشطتها.

نسهم، عن طريق مشروع القرار، في المساعي المستمرة التي تبذل من خلال مشروع نصين آخرين معروضين على اللجنة الأولى وهما: مشروع القرار الذي قدمته نيجيريا بشأن حظر إلقاء النفايات المشعة (A/C.1/60/L.9)، ومشروع القرار الذي قدمته الهند بشأن تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل (A/C.1/60/L.51).

وبالتالي ينبغي أن نصوغ نصا يستكمل مشروع القرارين الآخرين بدون تكرارهما. ونظرا لأن مشروع قرار نيجيريا يغطي المواد المشعة المهملة ونقلها إلى الخارج، فإننا نركز هنا على المواد والموارد المستخدمة حاليا وعلى الإجراءات الذي يتعين أن تتخذه الدول على أرضها بالذات.

وفي نفس السياق، نظرا لأن مشروع قرار الهند يتناول الموارد النووية الانشطارية التي تستخدم في صنع القنابل النووية، قررنا أن نركز على المواد المشعة الأخرى.

كما أننا حرصنا على التركيز على النصوص التوافقية، وخاصة النصوص التي صاغتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والنصوص التي تمت صياغتها في السياق الشامل للأمم المتحدة، مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي تشمل النظائر غير الانشطارية.

وفضلا عن ذلك، حرصنا على ألا نقدم أفكارا أو صياغة تفتقر إلى التأييد بتوافق الآراء. وبالتالي هذا نص نطاقه محدد بوضوح، ولكننا نؤمن بأنه يوجه رسالة ستكون مفيدة لجميع الدول. ونتمنى أن نبي توافقا للآراء على هذا النص. وتلقينا بالفعل اقتراحات من عدد من البلدان، وسنعمل على مراعاتها. كما أننا تشاورنا باهتمام خاص مع دول المجموعة الأفريقية، التي تقدم مشروع القرار بشأن النفايات المشعة، ومع وفد الهند. وفي الأيام المقبلة، نتوقع أن نجتمع أفكارا أخرى من الوفود، بما يزيد تعزيز مشروع قرارنا، بغية التوصل إلى نص توافقي.

هناك خطر حقيقي للإرهاب الإشعاعي. فقد نجحت الجماعات الإجرامية بالفعل في اقتناء النظائر المشعة. وفي عام ١٩٩٨، منعت لحسن الطالع محاولة لاستخدام قنبلة قدرة. وستكون العواقب من حيث الذعر أكبر من عدد الضحايا. والوقت مطلوب لطمأنة الأشخاص وإزالة تلوث الأماكن المستهدفة. وإذا استخدمت القنابل القذرة في مدينة رئيسية في الشمال أو في الجنوب، فإن من شأنها أن تمكن الإرهابيين من إيقاع الكثير من الفوضى في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ومن اليسير صنع القنابل القذرة. وتستخدم النظائر المشعة في جميع أنواع المعدات: في الأدوية، واكتشاف النفط والزراعة والبحوث التي تجريها الجامعات. وإذا كانت تلك المعدات غير مراقبة بشكل سليم، سيتمكن الإرهابيون بسهولة من وضع أيديهم على تلك المواد.

وفرنسا نشطة في مجال المواد المشعة. ونحن مقتنعون بأن هذه المواد تضطلع بدور مفيد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ولكن تماما لأننا نرى أن العالم بحاجة إلى تلك المنتجات من أجل أن يتطور، فإننا مقتنعون أيضا بوجوب أن نحمي هذه المواد من تهديد الإرهابيين وأن نستخدمها في ظل ظروف تكفل أكبر قدر ممكن من توفير الأمن.

وبالتالي حاولت فرنسا، في جميع المنتديات التي تنشط فيها، أن تسترعي انتباه شركائها إلى نطاق المسائل المتعلقة بالإرهاب النووي: في إطار مجموعة الثمانية، والاتحاد الأوروبي والوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا. ونأمل أن نعمل ذلك هنا في الجمعية العامة.

لقد تم اعتماد عدد من الاتفاقات التوافقية في هذا المجال، ونؤمن بان في وسع اللجنة الأولى أن تنجز عملا مفيدا باسترعاء انتباهنا إلى تلك النصوص والتدابير الواردة فيها وبتشجيع الدول على أن تستمد منها الإلهام. ونأمل أن

الانتشار وينبغي أن يعلن تفكيك جميع أسلحته النووية داخل حدوده وخارجها، مرة واحدة وإلى الأبد، قبل أن يقول أي شيء عن عدم الانتشار. وبعد ذلك ستحذو الدول الأخرى حذوه. وذكر البيان المشترك للمحادثات السادسة الأطراف الأخيرة على نحو واضح بالتزام الولايات المتحدة بإزالة لآل نووية شبه الجزيرة الكورية.

ويحث بلدي الولايات المتحدة على اتخاذ قرار استراتيجي وسياسي بالتخلي عن سياستها العدائية العميقة الجذور وتهديدها النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وعلى تنفيذ ذلك القرار بدون تأخير. وعندئذ فحسب ستتم تسوية المسألة النووية بشكل سلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيع بشأن موضوع آلية نزع السلاح. لا يوجد متكلم ضيف اليوم، وبالتالي سأعطي الكلمة لأعضاء اللجنة الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بشأن هذا الموضوع.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إن آلية نزع السلاح كما هي قائمة اليوم مناسبة بشكل بارز لتناول مسائل نزع السلاح والأمن الدولي. وتعود الانقسات السياسية المضي قدما بشأن المسائل الرئيسية. وتتبع الخلافات الحالية من العلاقات بين الدول الأعضاء وأولوياتها والصلات المفضلة بين مختلف المسائل والمصالح الأمنية السائدة للدول. ولم يتمكن اجتماع القمة الذي عقده الأمم المتحدة هذا العام من الاتفاق على صياغة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار لإدراجها في وثيقة نتائج اجتماع القمة (القرار ١/٦٠)، والأمر الذي مما يشير إلى عدم التوصل إلى توافق للآراء على هذه المسائل. ولا تبدو الآلية و"الحوار" اللذان شكلتهما الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لزع السلاح قائمين على نحو مرض. ومن المؤكد

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الذي طلب الكلمة أمس ممارسة لحق الرد.

السيد راي جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أرد على الملاحظات التي أبدتها أمس ممثل الولايات المتحدة. وكما تعلم جميع الوفود، أبدى ممثل الولايات المتحدة أمس ملاحظة استفزازية موجهة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ما يتعلق بـ "عدم الامتثال". وعدم الامتثال الذي أشار إليه ممثل الولايات المتحدة يقدم مثالا واضحا على الانتقائية والكيل بمكيالين الذي تتخذه الولايات المتحدة إزاء المسائل النووية. وهذا تلفيق سياسي من الولايات المتحدة. وهو ناتج من السياسية العدائية للولايات المتحدة الرامية إلى خنق جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وتم استخدام عدم الامتثال غير الموجود للأغراض السياسية بغية ممارسة الضغط على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تنخرط في أنشطة نووية للأغراض السلمية.

وأود أن آخذ لحظة كي أوجه بعض الأسئلة إلى اللجنة الأولى. من صنع القنابل النووية أولا؟ ومن يواصل الاحتفاظ بترسانة نووية كبيرة بل ينشر - وأقول ينشر - الأسلحة النووية خارج حدوده بالذات؟ والإجابة واضحة بجلاء: هي الولايات المتحدة.

ومع ذلك، فهي تتكلم بصوت عال عن عدم الانتشار والتحقق في بلدان متنافسة. ما هو الغرض الحقيقي وراء هذا؟ والغرض الحقيقي للولايات المتحدة هو أن تستخدم احتكارها للأسلحة النووية بغية السيطرة والإملاء على الآخرين. ولا أحد سوى الولايات المتحدة طاردنا ودفعنا بشكل منتظم إلى حيازة الردع النووي المادي الحالي. والولايات المتحدة هي البلد الرئيسي الذي يشارك في

لا يمكن المحافظة على التزاهة المواضيعية المتأصلة لمشروع قرار معين ما لم يقرر مقدموه ترشيده النص من خلال المشاورات. وينبغي إضفاء المزيد من القوة على تنفيذ القرارات بدلا من النظر إلى حجم الورقة وشكلها.

وبطبيعة الحال، في وسع الوفود أن تصقل جدول الأعمال وتوحد مشاريع القرارات. وهذا يتطلب عملية تشاورية. ويمكن بدء المشاورات خلال دورات اللجنة الأولى، ولكنها ستكون أكثر فائدة إذا أجريت خلال الفترة بين الدورات، في نيويورك أو في جنيف.

ومن العسير بشكل متزايد تبرير فترة طويلة من الخمول في مؤتمر نزع السلاح. وتتصرف وفود المؤتمر بوصفها نواة للأنشطة الأخرى المتصلة بتزع السلاح، ولكن في المؤتمر ذاته، لا شيء يحدث. وبالرغم من هذا الإخفاق، من المهم كفاءة استمرار المنتدى الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح. وتخطر بالذهن ثلاثة أسباب هي: أن مؤتمر نزع السلاح مر بمثل تلك الفترات من الخمول في الماضي؛ وأنه ما زال يعمل بوصفه وسيلة لتبادل الآراء بشأن المسائل الأمنية؛ وأن من العسير إحياء منتدى بعد وقفه جزئيا أو كليا. وعمليات تبادل الآراء أمر رائع، ولكن مؤتمر نزع السلاح لا يمكنه أن يعقد اجتماعات مفتوحة. فهو منتدى للتفاوض، وليس للتداول. وبغية سد الفجوة المتزايدة، كل ما يمكننا عمله هو إجراء المشاورات التي يمكنها تهيئة بيئة مساعدة لإجراء المفاوضات وتعمل بوصفها مقدمة مفيدة. والخلافات بشأن وضع برنامج للعمل هي أساسا خلافات سياسية، وليست إجرائية. وأطلقت ستة وفود هذا العام ما سمته نداء استيقاظ إلى المؤتمر. ونفهم دافع الوفود وخيبة أملها. ونخشى أن تتمكن الآليات المخصصة الموازية من الإضرار بالمؤتمر والإحلال بالتوازن الدقيق بين المسائل الأساسية الأربع.

أن تؤثر تلك الفجوة على عمل اللجنة الأولى، ومؤتمر نزع السلاح وهيئة الأمم المتحدة لتزع السلاح.

ويتم مؤتمر نزع السلاح فعلا بفترة جمود مزممة وهيئة نزع السلاح تعيش حالة من الشلل. ويستثنى من ذلك اللجنة الأولى. ويجب ألا ننسى أن الجمعية العامة واللجنة الأولى هيئتان سياسيتان تمثلان دولا ذات سيادة. وإذا لم يكن هناك توجيه على المستوى الاستراتيجي، من المؤكد أن تعاني هاتان الهيئتان اللتان تتناولان نزع السلاح وعدم الانتشار من مختلف درجات العجز. وحينما يحصل مأزق جدي على المستوى السياسي، تبدأ الوفود النشطة في التساؤل عن حدوث أمر خاطئ في الإجراءات وأساليب العمل. ويتخذ رؤساء اللجنة الأولى مبادرات لترشيده جدول الأعمال والقرارات. ولا بد أن يقوم إصلاح أساليب عمل اللجنة أو توحيد جدول الأعمال أو القرارات أو فترة دوامها على أساس بيان للمهمة قوي يحدد المهام بوضوح.

وينبغي أن تكون التغييرات التي نسعى لإجرائها تغييرات جوهرية، وليست شكلية. وينبغي أن يتمثل الهدف الأساسي في تعزيز كفاءة وفعالية اللجنة الأولى. وينبغي أن تترك لمقدمي مشاريع القرارات مسألة دمج مشاريع القرارات أو تغيير مشاريع القرارات القائمة بحذ ذاتها إلى نصوص جامعة. وإذا فعل مقدمو مشاريع القرارات ذلك بشكل اختياري، فذلك أمر جيد وحسن؛ وإلا فينبغي تشجيعهم على جعل مشاريع قراراتهم أشد صرامة وفعالية. وينبغي ألا يستخدم ترشيده جدول الأعمال لإزالة المواضيع ذات الأهمية الحيوية لان بعض البلدان لا تريد أن تتناولها.

وإذا لم يتم الاهتمام بالتوصيات والقرارات التي قدمت عاما بعد عام، ينبغي إيجاد سبل لتنفيذ تلك القرارات بشكل أشد فعالية. ويعكس أي قرار تطلعات مقدميه وأنصاره العديدين. وحينما تستخدم الوسيلة المبسطة للدمج،

أجهزة نزع السلاح ذاتها. كما أن ما ينقصنا ليس الإرادة السياسية التي كثرت الإشارة إليها. فالبيانات شبه الإجماعية تتحدث عن نفسها والتوافق الكلي تقريبا بشأن هذا الموضوع في المناقشة العامة واضح للعيان. وعلى أي حال فالمبادرة التي تظطلع بها ست دول لإعادة مؤتمر السلاح إلى العمل تتم بصورة واضحة عن اعتلال شديد.

ليس العيب في أجهزة نزع السلاح، إنما عجز الدول عن التوصل إلى تحليل أمني مشترك هو الذي يحول دون إحراز التقدم بشأن نزع السلاح. وقد أصاب الأمين العام كبد الحقيقة في وقت سابق من هذا العام حين قال إن: "الأمن الجماعي يتوقف حاليا على قبول الفكرة التي مؤداها أن التهديدات التي تعترها كل منطقة من مناطق العالم أدعى للاهتمام العاجل تكتسي في الواقع نفس القدر من الاستعجال بالنسبة للجميع،" (A/59/2005، الفقرة ٧٩)، وإن "في عالم يواجه التهديدات والتحديات المتشابكة، سيكون من المصلحة الذاتية لكل بلد أن تتم معالجة هذه التهديدات والتحديات بصورة فعالة،" (الفقرة ١٨). وتتفق هولندا مع هذا النهج في التفكير اتفاقا كاملا.

وقد كانت المبادرة الشجاعة الشاملة لعدة مناطق التي اضطلعت بها البرازيل والسويد وكندا وكينيا والمكسيك ونيوزيلندا بمثابة صيحة إيقاظ. ذلك أن مؤتمر نزع السلاح، الذي يدخل عامه التاسع من الجمود فيما يتعلق ببرنامج عمل بسيط، لن يجد الاحتفال في العام القادم بمرور عشر سنوات على إنشائه جديرا بالترحيب ما لم ننجح في إجراء مناقشة مجدية ومنظمة على أقل تقدير بشأن المسائل المحورية المطروحة. ونأمل في الواقع أن يمكّننا الرئيس البولندي المقبل للمؤتمر والرؤساء الخمسة الذين سيتلونونه من الخروج من الحالة الراهنة باقتراح يتفق عليه.

ومن الواضح أن الآليات الموجودة لدينا لنتزع السلاح يمكن أن تعمل حين نريد لها ذلك. وليس عيبا في

وتشمل الآلية القائمة هيئات منشأة بمعاهدات، ويعمل بعضها بصورة رائعة. والوكالة الدولية للطاقة الذرية هيئة قوية ومرنة. وتحظى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بسجل عمل جدير بالإعجاب. وهناك حالات عجز مؤسسي في النظم الأخرى لأسلحة الدمار الشامل، ولكن الحكمة التقليدية والأدلة التاريخية تفيد بان تعددية الأطراف توفر كلاً من الاستمرارية والشرعية لتلك النظم. ولاحظ الأمين العام عن حق في تقريره "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) أن المتديات الخاصة أو غير المؤسسية لن تكون لها شرعية في الأجل الطويل.

وإذا أردنا أن نعمل على التوصل إلى توافق جديد للآراء بغية تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار أو بغية إعادة تقييم الاتفاقات القائمة، يمكن لألية نزع السلاح أن تنجح، شريطة أن نقرر استخدامها. وينبغي أن يأخذ توافق الآراء الأمني الجديد بعين الاعتبار ضرورة التصدي للتحديات القائمة والناشئة للأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويمكننا السعي لتحقيق هذا الهدف من خلال مؤتمر نزع السلاح أو عن طريق عقد دورة استثنائية لهيئة نزع السلاح.

السيد لاندمان (هولندا) (تكلم بالانكليزية):

ظهرت الأزمة الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح هذا العام في أجهزة نزع السلاح على اختلافها: فلا اتفاق على برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح، ولا برنامج عمل في هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، ولا وثيقة ختامية صادرة عن المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومما يبعث على الشعور بالحرج أكثر من غيره أنه لا يوجد في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي الأخير أي ذكر على الإطلاق لنتزع السلاح وعدم الانتشار.

وسيوافق معظمنا على أن الأصل في حالة ما يشبه الاحتضار التي نجتازها في نزع السلاح لا يُعزى إلى عيب في

التي نعمل بها. فعلى مدى العامين الماضيين، بدأنا بداية متواضعة في تحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وأظهرت الحلقة الدراسية التي نظمتها هولندا في هذا الموضوع منذ أسبوعين أن معظم العمل ما زال بحاجة إلى أن يؤدي. ومن النقاط التي أعرب عنها باستمرار في تلك المناقشة أن إصلاح اللجنة الأولى لا ينبغي أن يُعالج في فراغ. وتتفق مع ذلك كل الاتفاق. فالاهتمام المستمر لازم لإبقاء آلية نزع السلاح برمتها جاهزة ومستكملة. وسمحوا لي بالتشديد على أن هولندا ملتزمة بمواصلة المساهمة في هذه المناقشة الهامة.

السيد هو زياودي (الصين) (تكلم بالصينية): في الأعوام الأخيرة، ظلت عملية تحديد الأسلحة ونزع السلاح المتعددة الأطراف تجذب نفسها في حالة من الجمود. فقد عجز مؤتمر نزع السلاح في جنيف عن القيام بعمل موضوعي قرابة عقد من الزمان. وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة عاجزة منذ عامين الآن عن الاتفاق على جدول أعمال. وانتهى المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ بدون نتيجة موضوعية. وأخيراً، لم يتم التوصل إلى توافق آراء بشأن صيغة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وتعجب كثير من الدول للسبب في تلك التطورات السلبية. ويتساءل كثير منها عن موضع الخلل في العملية التقليدية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وخلال جلسات اللجنة الأولى في العام الماضي، أجرينا مناقشات حية عن تحسين أساليب عمل اللجنة. وعلى مدى العام الماضي، بالنظر إلى المصاعب التي تكتنف الآليات التقليدية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، طرحت بعض البلدان أفكاراً جريئة للإصلاح ترى أنها

الآلية أننا في الحالة التي نحن فيها. ومع ذلك، فهذا لا يعطينا من الالتزام باستكشاف الطرق لتعديل تلك الآلية، إذا ما وجدنا إمكانية لذلك، بما يعيننا على الخروج من المأزق الحالي. فلا بد أن تكون محافلتنا مناسبة بالدرجة المثلى لإجراء مناقشات ومفاوضات فعالة. ويجب أن تستمر في إيجاد توازن بين الحقوق السيادية والمصالح الأمنية لجميع الدول وبين تبسيط المساهمات المقدمة من الائتلافات الإقليمية والشاملة لعدة أقاليم.

علاوة على ذلك، لا يمكن لآلية نزع السلاح أن تستمر في العمل بفعالية دون قدر متواضع إضافي من الانفتاح على العالم الخارجي. وهنا أود أن أشير إلى تقرير العام الماضي الصادر عن فريق الشخصيات البارزة المعني بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني (A/58/817)، برئاسة الرئيس البرازيلي السابق كوردوسو. ولا نرى سبباً لاستبعاد توصيات هذا الفريق المتعلقة بشؤون نزع السلاح بشكل قاطع. وينبغي أن يكون الشلل الذي نواجهه سبباً كافياً لاتخاذ إجراء.

ففي مجال نزع السلاح، كما في غيره من المجالات، على سبيل المثال، يمكن قبل عقد المؤتمرات الرئيسية أن تُستحدث ممارسة عقد جلسات استماع تفاعلية بين الدول الأعضاء وممثلي المنظمات غير الحكومية من أهل الخبرة ذات الصلة والضرورية في المسألة المدرجة بجدول الأعمال. علاوة على ذلك، قد يكون تعزيز اشتراك البرلمانين في مسائل نزع السلاح مفيداً لسد ما وصفه تقرير كاردوسو بأنه نقص في الديمقراطية على الصعيد الدولي. وبطبيعة الحال فإن إنشاء صندوق استئماني لزيادة مشاركة ممثلي المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية، على النحو الذي أعلنه الأمين العام، يشكل جزءاً هاماً من تلك التدابير.

وإذا ما اتضحت إمكانية إصلاح الأمم المتحدة فيما عدا آلية نزع السلاح، فلا بد من وجود خلل ما في الكيفية

لم يعف عليها الدهر، ولم ينقض أوانها، وهي بحاجة إلى مواصلة بذل الجهود.

ونرى أن كلتا الحجتين لها مصداقيتها. فهما تعكسان جانبين مختلفين للواقع. وينبغي لذلك النظر إليهما باعتبارهما متكاملتين بدلا من اعتبارهما طرفي نقيض. وبالمثل، من الضروري تحقيق الاتساق في نطاق واسع من الجهود المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي والمتعلقة بالتصدي للشواغل الإنسانية.

وفي أثناء العمل على تحقيق الأهداف التقليدية لترع السلاح، من المهم التماس الفرص الجديدة والاستجابة للتحديات الجديدة، ومن ثم توطيد دعائم الآلية الدولية الراهنة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، التي تعد محورية لصون السلام والأمن والاستقرار العالمي، وتعزيز وتحسين تلك الآلية على نحو شامل.

ولتعزيز نمو القضية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار بشكل عادل وعقلاني وشامل وسليم، ينبغي أن يتابع المجتمع الدولي المقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وغيره من المعايير المسلّم بها عالميا في تنظيم العلاقات الدولية. وينبغي أن يرفع مفهومها جديدا للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق، ويعزز الثقة المتبادلة عن طريق الحوار، ويشجع الأمن المشترك من خلال التعاون.

وينبغي ضمان حق جميع البلدان في المشاركة على قدم المساواة في شؤون تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، كما ينبغي تعزيز العملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار استنادا إلى عدم الانتقاص من أمن أي بلد من البلدان.

ثانيا، من الأهمية بمكان أن يُسمح للأمم المتحدة والمؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى بأداء دورها كاملا.

ستؤدي إلى بدء المفاوضات وتحقيق أعمال موضوعية بشأن المسائل الهامة في هذا المجال. ويود وفدي أن يعرض آراءنا في هذه المسائل.

أنشأت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لترع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، جهازا متعدد الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ضمن إطار الأمم المتحدة: هو هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح، علاوة على اللجنة الأولى.

وطوال عقود، شكلت المعاهدات والاتفاقيات الهامة، من قبيل معاهدة عدم الانتشار واتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة، الإطار القانوني الدولي للعملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وبعض الأجهزة المتعددة الأطراف الوثيقة الارتباط بتلك المعاهدات، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وآليات استعراض تنفيذ معاهدات معينة، كالمؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم الانتشار، تؤدي أدوارا هامة في سلاسة تنفيذ هذه الصكوك القانونية الدولية.

وما يلزم تأكيده هو أنه نظرا لمرجعية هذه الآليات التقليدية واتساع نطاق تمثيلها، لم تعجز الجهود المتعددة الأطراف المضطلع بها من خلالها قط عن التمتع بأوسع نطاق من الدعم والمشاركة من جانب المجتمع الدولي. وهذا شيء لا يمكن الاستعاضة عنه بأي آلية دولية أخرى.

واليوم، في مواجهة الحالة الأمنية الدولية الجديدة، تدعو بعض البلدان إلى أن يواكب المجتمع الدولي والآليات الدولية ذات الصلة الزمن، وأن يعالجها المسائل المستجدة ويستجيبا للتحديات الجديدة. وتشدد بلدان أخرى كثيرة على أنه بما أن جدول الأعمال والأهداف التي حددتها الدورة الاستثنائية الأولى لترع السلاح لم تتحقق بعد، فتلك أمور

وسيوصل الوفد الصيني متابعة المناقشات المتعددة الأطراف في هذه الشؤون والمشاركة فيها على نحو فعلي، وسنبذل جهودا لا تفتقر لحماية الآليات التقليدية المتعددة الأطراف ضمن نطاق منظومة الأمم المتحدة، والتعجيل بالعملية الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار، وصون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد العالمي.

السيدة بورسرين بونير (السويد) (تكلت بالانكليزية): من دواعي سروري أن أتكلم في ظل رئاستكم يا سيدي.

إن سيادة القانون مبدأ أساسي في الشؤون الداخلية. وخرق بعض المواطنين للقانون لا يقلل من أهمية القانون. وينطبق نفس الشيء على الشؤون الدولية. فقد أدت آلية نزع السلاح دورا أساسيا في صنع أجزاء هامة من القانون الدولي، وأوجدت الآليات لرصد المعاهدات والقواعد لكفالة احترامها. ولكن بعض الثغرات لا تزال موجودة على الجانب القانوني وعلى جانب التنفيذ. وينبغي حشد آلية نزع السلاح لسد تلك الثغرات.

ومن المثير للقلق أن نشهد أحيانا ترددا في التقيد بالقواعد والاتفاقات الدولية التي يتم الدخول فيها بحرية وعدم استعداد للدخول في اتفاقات ملزمة جديدة. وهذا مثير للقلق بصفة خاصة في زمن تجعل العولمة فيه الأسلحة وتكنولوجيات الأسلحة أسهل في الحصول عليها بشكل متزايد، كما تجعل المشاكل الأمنية أكثر وأكثر ترابطا على الصعيد العالمي. ورفض استعمال آلية نزع السلاح لوضع القواعد والمعايير الضرورية ولتعزيز التحقق والامتثال ينطوي على مخاطر كبيرة لأمننا جميعا.

ومن ثم يلزم أن نبذل جهودا مركزة ومتضافرة لتفعيل الالتزامات القائمة وتنفيذها. والكلمات الأساسية في

ومن الضروري أن تُحترم سلطة الآلية التقليدية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وأن يُستفاد بالآليات التقليدية القائمة استفادة كاملة. ومن هذا المنطلق يجب أن تناقش الأطراف كيفية النهوض بكفاءة الأجهزة ذات الصلة.

ثالثا، يلزم التشديد على أن الإرادة السياسية شرط مسبق للجهود الدبلوماسية. والدبلوماسية المتعددة الأطراف ليست استثناء من ذلك. والمشاركة العالمية جوهرية لكفالة نجاح الجهود المتعددة الأطراف. وينبغي أن تكون العملية المتعددة الأطراف شاملة للجميع وليست مقصورة على البعض دون الآخر. فلن يمكن للأطراف التوصل إلى اتفاقات متعددة الأطراف تتسم حقا بالعالمية والفعالية إلا بإشراك جميع الجهات صاحبة المصلحة. ومن ثم من الضروري مواصلة التقيد بمبدأ توافق الآراء في جميع المفاوضات الموضوعية المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي. وسيضمن هذا للترتيبات الدولية العدل والمساواة والمعقولة والعالمية.

رابعا، يلزم تحقيق إصلاحات رئيسية للآلية التقليدية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار من خلال عقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح ويمكن أن تتيح عملياتها التحضيرية للدول الأعضاء الفرص لتعرض آراءها عرضا كاملا وموضوعيا فيما يتعلق بجميع المسائل ذات الصلة بالإصلاح وتتوصل إلى توافق آراء جديد بشأن تعديل الآليات المتعددة الأطراف. ولا يهم ألا يمكن التوصل سريعا إلى توافق آراء بين جميع الأطراف. فالمناقشة الدولية في حد ذاتها عملية تجري بغرض تهيئة الأجواء لتوافق الآراء. والمهم هو أن تعلق جميع الأطراف أهمية كبيرة على هذه العملية وأن تستخدمها بشكل كامل وأن تبذل جهودا حثيثة من أجل بلوغ الأهداف التي وصفتها.

الواقع أن الآلية ليست سوى أنفسنا. وبطبيعة الحال يمكننا دائما أن نقوم بترتيب البيت لجعل العمل أكثر يسرا وفعالية. ولكن المشكلة الرئيسية تكمن في عجزنا عن الاستخدام الكامل لكل إمكان أجزاء الآلية. وينسحب هذا الأمر على الجمعية العامة ولجنتها الأولى؛ وينسحب على هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح؛ وينطبق على مختلف العمليات الاستعراضية المتصلة بمجموعة المعاهدات الدولية.

ويمكننا أيضا أن نكون أكثر مرونة كثيرا في استخدام العلاقات المتبادلة والتفاعل الممكن بين مختلف أجزاء الآلية وبين مختلف محافل الأمم المتحدة يمكن أن يتخذ ذلك أشكالا مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن للتعامل مع مسألة نقل الأسلحة إلى الفضاء الخارجي أن يستفيد من فهم أفضل لعمل لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية. ويمكن أيضا أن نستكشف بشكل أكثر منهجية إمكانيات الآليات والقدرات التي في حوزة الأمين العام ومجلس الأمن.

وبصرف النظر عن هذه الجوانب الطاغية، أعتقد أننا نحتاج إلى إعادة تقييم الطريقة التي نعمل بها - طريقة العمل - ليس بوصف ذلك بديلا عن الموضوع، ولكن لأن بعض طرائق العمل الموروثة من فترة الحرب الباردة أصبحت ذات نتائج عكسية.

إن المجموعات الجغرافية القائمة أنشئت لأغراض انتخابية. وهي ما زالت تفي بهذا الغرض على نحو لا بأس به. ولكنها كانت تستخدم أيضا أثناء الحرب الباردة لاتخاذ المواقف في العمليات التفاوضية. وأما اليوم، توجد الدول التي لها مواقف ومصالح مشتركة مع دول أخرى في جميع المجموعات الجغرافية. وقد حان الوقت للعمل بتعاون أوثق عبر المجموعات الجغرافية. إن ائتلاف البرنامج الجديد مثال

هذا الصدد هي الامتثال والتنفيذ والتحقق. ويلزم أن نشعر بالثقة في أن المعاهدات والاتفاقات التي يتم إبرامها لا يتم التخلي عنها. ومن الأمثلة ذات الصلة في هذا الصدد المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية الذي عُقد مؤخرا. وعاما بعد عام تتخذ الجمعية العامة قرارات لا تُنفذ. وعاما بعد عام كذلك تُدرج مسائل رئيسية متعلقة بنزع السلاح في برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح ولا يتم اعتماد برنامج العمل.

لذا، يجب أن نسأل أنفسنا عما يمكن عمله لمساءلة الدول عن عدم التنفيذ وعن التراخي الحالي في آلية نزع السلاح. ومن الواضح أن لمثلي المجتمع المدني أيضا دورا يؤديه في هذا الصدد.

ويقول البعض إن برنامج نزع السلاح قد عفا عليه الدهر وإننا ينبغي أن ندخل عليه مسائل جديدة. ومن الواضح أن الرؤى والتحديات والتحديات تتغير بمرور الوقت، وأنها ستظل تتغير. ولكن نشوء أخطار جديدة لا يخفف عبء التعامل مع الأخطار القديمة، ومعالجة الأخطار القديمة ليست سببا لعدم التصدي للجديدة.

إن الجدل الجاري حول التهديدات القديمة مقابل التهديدات الجديدة، في رأيي جدل زائف، وكان الأثر المترتب على ذلك أنه لم يتم التعامل مع أي منها. وبدلا من الجدل العقيم حول أسبقية مسائل في جدول الأعمال على مسائل أخرى، ينبغي لنا أن نتعامل بعقول منفتحة - وجداول أعمال منفتحة - على كل شواغل الأمن العالمية، سواء كانت قديمة أو جديدة.

ثمة ظاهرة عامة هي أن الدبلوماسيين والبيروقراطيين عندما يفشلون في عملهم الموضوعي، فهم ينحون باللائمة على الآلية والإجراءات. ويجب أن نتجنب الوقوع في هذا الفخ. فالصعوبة الرئيسية ليست في الآلية بحد ذاتها. وفي

والاستجابة للتحديات الأمنية في عصر العولمة السريعة، يتعين علينا أن نتعامل مع نظامنا المتعدد الأطراف المشترك بروح التعاون والتوافق، والأخذ والعطاء، بدلا من المواجهات القائمة على أساس كل شيء أو لا شيء، وعلى أساس السير إما على طريقي أو لا سير على أية طريقة. إن العمل كما هو معتاد - أي ألا نعمل شيئا على الإطلاق - لم يعد خيارا قائما.

السيد ماير (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن القاعدة الأولى للحكم على جودة الآلة هي أنها تؤدي مهمتها بطريقة حسنة. ووفقا لهذا المعيار، علينا أن نعترف بأن آلية نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة فاشلة وبجاجة إلى عملية تجديد. وقد كان ذلك جليا بشكل بارز لدى العديدين، عندما خلت الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لمؤتمر القمة التابع للأمم المتحدة في الشهر الماضي من أية إشارة إلى مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح. وتتيح الدورة الحالية للجنة الأولى فرصة لمناقشة تجديد الآلية العالمية لنزع السلاح.

إن الهيئتين المتعدديتي الأطراف الرئيسيتين لنتزع السلاح، مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، لا تعملان حاليا على النحو الذي رسم لهما. فمؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من الاتفاق على برنامج عمل، وهيئة نزع السلاح لم تتفق على جدول أعمال. ولم يتمكن كلاهما خلال السنوات القليلة الماضية من القيام بأي عمل موضوعي من أجله أو كلت إليهما الولاية وخصصت الموارد.

إن اللجنة الأولى أيضا ليست فعالة بالقدر الممكن، بصرف النظر عن الجهود المبذولة لتحسين قيمة عملها. وترغب كندا، مثل دول عديدة أخرى، في أن ترى ممارسة تعددية الأطراف الفعالة من جانب أجهزة الأمم المتحدة المتصلة بمسائل نزع السلاح، وفي ضوء ذلك يتعين علينا أن ندفع قدما بمستوى الإنتاج لكي يفوق المستوى الحالي.

على ذلك. وقد التقت مؤخرا سبع دول وعملت معا من أجل تعبئة التأييد لتضمين مسألة عدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية للقمة (القرار ١/٦٠). وأعتقد بأننا سنشهد نشوء مثل هذه التجمعات عبر القارية في المستقبل بسبب الحاجة إليها.

وقبل بضعة أسابيع، اتخذت ستة بلدان أخرى هنا، في اللجنة الأولى، ومن بينها بلدي، مبادرة لمحاولة فتح الطريق المسدود في مؤتمر نزع السلاح. وكانت الفكرة البسيطة للمبادرة هي استخدام آلية قائمة للجمعية العامة وأموال مخصصة للمؤتمر من أجل القيام بإنجاز بعض الأعمال إلى أن يتفق المؤتمر على جدول أعمال. ولم يكن الوقت ناضجا بعد وكانت الفكرة غير عادية بالنسبة للبعض. وفي هذه الأثناء، ستظل هذه الفكرة على نار هادئة، إلى أن تنشأ، كما نأمل، بدائل أكثر إبداعا، بينما يدخل المؤتمر عامه التاسع وهو يبحث عن سبيل فعال للمضي قدما.

ونحتاج أيضا إلى أن نفكر مليا في كيفية تطبيق قواعد التوافق في الآراء. هل من المعقول أن يستمر استخدام النقض في الأمور الإجرائية بطريقة اعتيادية ومنتظمة من أجل منع البدء بالمناقشات الموضوعية؟ وبهذه الطريق تم إغلاق الطريق أمام المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار فترة ثلاثة أسابيع من مجموع أربعة. وهكذا جرى تعطيل مؤتمر نزع السلاح فترة ثماني سنوات. إن متطلبات توافق الآراء على المسائل الموضوعية حينما تكون المناقشات أو المفاوضات جارية هي مسألة أخرى. إن الحق في أن نقول لا هو حق مشروع وأساسي قطعاً عندما تكون قضايا الأمن الوطني على المحك، ولا سيما بالنسبة للدول الأصغر الموجودة خارج الأحلاف الدفاعية.

وختاماً، يمكن وبنبغي عمل الكثير من أجل جعل آلية نزع السلاح أكثر فعالية. ولكن لكسر الجمود الحالي

وقد أحطنا علما أيضا بنية رؤساء مؤتمر نزع السلاح الثلاثة، في عام ٢٠٠٦، للقيام بمبادرة تهدف إلى البدء بمناقشات منظمة بشأن المسائل الأساسية في مؤتمر نزع السلاح، ومواصلة هذه المناقشات طوال العام. ونتطلع إلى العمل مع ممثلي بولندا وجمهورية كوريا ورومانيا والرؤساء الآخرين لكي ندفع قدما بأفكارهم المفيدة، ونعرض عليهم دعمنا الكامل. ونعزم العمل على نحو إيجابي مع جميع أعضاء المؤتمر من أجل تحقيق الهدف المشترك، ألا وهو جعل مؤتمر نزع السلاح فعالا وذا صلة.

إن هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، التي أنشأتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الأولى المكرسة لتزع السلاح، في عام ١٩٧٨، قد أظهرت خلال السنوات الماضية الإمكان الكامن فيها لصياغة المبادئ بتوافق الآراء، والمبادئ التوجيهية والتوصيات بشأن عدد كبير من المواضيع. وعندما تكون تلك الهيئة التداولية قادرة على العمل، فإن معالجتها لمختلف المشاكل في ميدان نزع السلاح تمكنها من أن توجه الجهود المتعددة الأطراف نحو تعزيز التعاون وفعالية الإجراءات.

ولكن القيمة الكامنة في تلك الهيئة تم تبديدها خلال السنوات الماضية، حيث أن أعضاء الهيئة كانوا غير قادرين على الاتفاق على جدول أعمال أو غير مستعدين لذلك. وبينما نتظر الاتفاق بشأن جدول أعمال رسمي، نأمل أن يتحقق قريبا، فإننا نتساءل عما إذا كانت هيئة نزع السلاح قادرة على أن تنظر في ملف الدعوة إلى عقد دورة استثنائية رابعة للجمعية العامة مكرسة لتزع السلاح، بعد أن أخفقت مناقشات عقد من الزمان في التوصل إلى موقف موحد من هذا الأمر. ولتيسير الاتفاق عندما يتم التوصل إليه، في النهاية، على الدعوة إلى عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لتزع السلاح، يمكن أن يكون من المفيد أن تقيم هيئة نزع السلاح ما تم إنجازه حتى الآن

إن مؤتمر نزع السلاح الذي أنشئ في عام ١٩٧٩ بوصفه محفلا تفاوضيا متعدد الأطراف للمجتمع الدولي في ميدان نزع السلاح، آلية أساسية للنهوض ببرنامج نزع السلاح المتعدد الأطراف. إن فشل المؤتمر في اعتماد برنامج للعمل، لم يثن المجتمع الدولي عن الدفع قدما بجهود جماعية للتصدي للتهديدات الخطيرة للسلام والأمن العالميين فحسب، بل أسهم أيضا في خلق أزمة الثقة الحالية في ميدان عدم الانتشار المتعدد الأطراف، وتحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وكما هو الحال بالنسبة لهيئة نزع السلاح يواجه مؤتمر نزع السلاح الطريق المسدود بسبب الخلاف على الأولويات الوطنية، التي تجعل من المستحيل، إن لم تُحل، الاتفاق على برنامج شامل للعمل. وسواء فضل المرء أن يتكلم عن الربط أو عن احترام شواغل الآخرين، من الجلي منذ زمن طويل أنه، في تلك الهيئة القائمة على أساس التوافق في الآراء، يتطلب اعتماد برنامج للعمل اتخاذ إجراءات بشأن المسائل الأربع التالية: معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية.

وتشعر كندا بالقلق إزاء الآثار السلبية في أمننا، وكذلك في الأمن العام، الناجمة عن الطريق المسدود الذي منع، مدة ثماني سنوات تقريبا، الاتفاق على برنامج للعمل في مؤتمر نزع السلاح. ونظرا لأهمية المسائل ذات الأولوية للمؤتمر، فإنه يتعين علينا الاحتفاظ، ما لم يتمكن من القيام بالأعمال الموضوعية قريبا، بخيار نقل هذه المواضيع إلى جهة أخرى. وبينما نبقى شديدي الالتزام بمؤتمر نزع السلاح المضطلع بمسؤولياته، فإننا لن نقبل بمؤتمر نزع سلاح مصاب بالشلل. وأود أن أذكر الزملاء بالبيان الذي أدلى به في هذا الشأن وزير خارجية بلدي في مؤتمر نزع السلاح، في آذار/مارس من هذا العام (انظر CD/PV.978).

السلاح وعدم الانتشار. وتمثل مبادرة الأمن من الانتشار، المعروفة بمبادرة كراكو، والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل مثالين بارزين على التزامنا بهدف تعزيز آلية نزع السلاح.

وإذ قلت ذلك اسمحو لي أن أؤكد مجددا اهتمام بولندا البالغ بالعمل الفعال لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح. ونحن نسلم بأن هذه الآلية تجتهد نفسها الآن في حالة صعبة. إن عجز هيئة نزع السلاح عن اعتماد جدول أعمال، والافتقار إلى برنامج للعمل في مؤتمر نزع السلاح يمثلان أوضح دلالتين على ذلك. إن فشل المؤتمر الاستعراضي لأطراف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في الاتفاق على وثيقة ختامية في وقت مبكر من هذا العام، وعدم الإشارة إلى عدم الانتشار ونزع السلاح في الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) لقمة الأمم المتحدة المعقودة في أيلول/سبتمبر قد أديا إلى تفاقم هذا الوضع المقلق. وجميع هذه التطورات السلبية في آلية نزع السلاح لا تساعد على تذليل التحديات المعقدة لعدم الانتشار ونزع السلاح.

ولذلك، ينبغي لنا ألا نتخلى عن جهودنا لتعزيز فعالية الآلية التي في حوزتنا من خلال جعل هيئات معينة تعود إلى العمل بشأن مسائل موضوعية. ولهذا السبب بالذات اقترح وزير خارجية بولندا، السيد آدم دانييل روتفيلد، بأن ينشئ الأمين العام فريقا من الحكماء ليعمل على إيجاد طرق شاملة من شأنها أن تخلق الإرادة السياسية وأن تجعل من الممكن فتح الطريق المسدود الذي وصلت إليه هيئات هامة مثل هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح.

إننا بحاجة إلى آلية لنزع السلاح تؤدي وظيفتها على نحو فعال. ولذلك، أيدت بولندا في العام الماضي الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى. وقد برهن السفير لويس ألفونسو دي ألبا ممثل المكسيك، رئيس اللجنة حينذاك،

وما يتعين عمله من أجل تحقيق الأهداف التي حددتها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، المعقودة في عام ١٩٧٨، وإمكانية تنقيح تلك الأهداف.

إن الدورة الستين للجنة الأولى المعنية بنزع السلاح والأمن الدولي توفر فرصة ملائمة لمعالجة الأزمة الراهنة التي يعاني منها نظامنا المشترك لعدم الانتشار ونزع السلاح، واللجنة الأولى، بوصفها الهيئة العالمية التي تتعامل مع مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، تمكن الدول غير الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح أو الهيئات الأخرى المحدودة العضوية من أن تعبر عن آرائها بشأن جدول أعمال الأمن الدولي.

ونعتقد بأن من المستصوب استمرار اللجنة الأولى بتوفير مجال للتعبير الديمقراطي عن آمال وتوقعات مجموع أعضاء الأمم المتحدة المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي. ونحن نلأقي تشجيعا من التقدم المحرز حتى الآن في استخدام هذا الجانب السياسي من وظيفة اللجنة الأولى ونأمل في أن يستمر تطويره في المستقبل.

السيد راباكي (بولندا) (تكلم بالانكليزية): حيث

أنني أتكلم للمرة الأولى خلال الدورة الحالية للجنة الأولى، اسمحو لي، السيد الرئيس، أن أهنئكم على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع. ومما يزيد سروري أن بولندا وجمهورية كوريا شريكتان قريبتان بشأن العديد من القضايا الهامة، بما فيها نزع السلاح وعدم الانتشار.

إن موضوع مناقشتنا المواضيعية اليوم، أي آلية نزع السلاح، يحظى باهتمام بالغ من جانب وفد بلدي. وقد انخرطت بولندا تقليديا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز هذه الآلية. وبلدي دولة طرف في جميع معاهدات نزع السلاح. وقد أعلننا في العام الماضي أننا سننضم إلى معاهدة حظر الألغام. ونحن طرف في جميع أنظمة مراقبة التصدير. كما أننا نشارك بنشاط في استحداث وسائل جديدة لنزع

للمشاركة على نطاق كبير في مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار - وهما المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واجتماع قمة الأمم المتحدة - في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات لم يسبق لها مثيل، وعندما يتطلع المواطنون إلى حكوماتهم لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، سعياً لتحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي الوقت نفسه، أسئ استخدام قاعدة توافق الآراء لمنع حتى مجرد الشروع في إجراء مناقشات غير رسمية حول هاتين المسألتين الحاسمتين في الهيئة التابعة للأمم المتحدة التي تستهدف التصدي لهما، ألا وهي مؤتمر نزع السلاح. وتؤيد نيوزيلندا تأييداً كاملاً الحاجة إلى تطبيق قاعدة توافق الآراء عندما تجري مفاوضات هامة حول مسائل الأمن الوطني. ومع ذلك، فإنه من المخيب للآمال أن تستخدم تلك القاعدة في المسائل الإجرائية للحيلولة دون الشروع في هذا العمل.

وإزاء الشعور بالإحباط الذي ساد في العام المنصرم، والذي أشارت إليه معظم الوفود في بيانها، من الضروري التقدم باقتراحات ملموسة لأجل الخروج من حالة الجمود التي تكتنف مؤتمر نزع السلاح. وبالاشتراك مع البرازيل والسويد وكندا وكينيا والمكسيك، تقدمت نيوزيلندا بهذا الاقتراح لكي تنظر فيه الدول الأعضاء بصورة أولية في دورة اللجنة الأولى لهذا العام. وبعد مناقشات مع الوفود الأخرى، اتفقنا على أنه من الأفضل عدم تقديم الاقتراح رسمياً في دورة هذا العام، بغية إتاحة المزيد من الوقت للوفود لدراسة الأفكار ذات الصلة، ولتوفير المكان والوقت لرؤساء مؤتمرات نزع السلاح المقبلة لوضع خططهم. وفي ذلك الصدد، نرحب ترحيباً حاراً بالأفكار التي أشارت إليها بولندا.

ومع ذلك، فمما يشجع نيوزيلندا بشدة مدى الاهتمام الذي تم إيلاؤه للمبادرة التي تقدمنا بها، حتى من

أنه يمكننا أن نجد سبباً لإعادة تنشيط أعمال الآلية. وسمحوا لي أن أشدد، في هذه المرحلة، على أن نجاح جهود التنشيط في النهاية يتوقف على عمل الوفود. فلنا القيام بجهود حقيقية من أجل ترشيد أعمال اللجنة الأولى. وللدول الأعضاء أيضاً تنفيذ القرارات المتخذة بناء على توصية اللجنة.

إن بولندا ستتولى رئاسة مؤتمر نزع السلاح في جنيف، في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وقد شرعنا في مناقشات مع جميع الرؤساء الآخرين، الذين سيتولون الرئاسة في العام القادم - الاتحاد الروسي، وجمهورية كوريا، ورومانيا، وسلوفاكيا، والسنغال، - حول كيفية الدفع قدماً بأعمال المؤتمر خلال دورة عام ٢٠٠٦. ونعتقد بأن وضع برنامج مشترك للتعاون بين رؤساء الدورة يمكن أن يدفع نحو تحقيق التقدم الذي انتظرناه طويلاً بشأن المسائل الموضوعية.

وكما يسلم الكثيرون، فإن المشاكل التي يعاني منها المؤتمر ذات طبيعة سياسية ولا يمكن التغلب عليها إلا بقرارات سياسية تتخذ في العواصم. ويرى وفدي أنه يتعين علينا التركيز على مناقشة المسائل الموضوعية. فتلك المناقشات هي التي يمكن أن تقربنا من فهم المواضيع الجاهزة لإجراء المفاوضات بشأنها. ونعوّل على تعاون جميع أعضاء المؤتمر، ونتطلع إلى ذلك التعاون من أجل أن نجد سبب العودة إلى العمل.

إننا جميعاً نتحمل المسؤولية نفسها للدفع قدماً بعمل آلية نزع السلاح، بالنظر إلى أننا نواجه نحن جميعاً نفس التهديدات والتحديات. ويحدوني الأمل أنه، بالرغم من النكسات المقلقة التي تعرضنا لها في العام ٢٠٠٥، سيكون عام ٢٠٠٦ عام تطورات إيجابية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار.

السيد بانكهيرست (نيوزلندا) (تكلم بالانكليزية):

أشارت عدة وفود إلى أننا فقدنا فرصتين كبيرتين هذا العام

بكم، سيدي الرئيس، على ما تبذلونه من جهود لضمان احترام ذلك القرار، وعلى الانضباط الذي تحافظون عليه في تسيير أعمالنا.

إن إيطاليا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وقد ترأست أعماله قبل عامين عند الشروع في عملية التنشيط، تشير إلى الدور الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي، وتلاحظ أن العديد من الاقتراحات التي تقدم بها الاتحاد الأوروبي تظهر في القرار ٩٥/٥٩. ونعتقد أنه في هذه المرحلة تمثل اللجنة الأولى المنتدى المتعدد الأطراف الرئيسي العامل في ما يتعلق بترع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، فإن حماية وتعزيز هذه الهيئة لهما أهمية قصوى.

ومع ذلك، تتجاوز المناقشة بشأن آلية نزع السلاح نطاق تحسين فعالية اللجنة الأولى. فهي مسألة أوسع نطاقا وأكثر تعقيدا. هل هناك ضرورة لاستعراض الآلية القائمة؟ إننا لم نتلق أية ولاية محددة بخصوص تلك المسألة من جانب قادتنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتتضمن الوثيقة الختامية (القرار ١/٦٠) توصيات عديدة لإصلاح هيكل الأمم المتحدة الحالية - على سبيل المثال، إنشاء مجلس لحقوق الإنسان ولجنة لبناء السلام. ولكن لا توجد أية توصيات بخصوص آلية نزع السلاح. وفي الواقع، لا توجد أية إشارات على الإطلاق إلى أسلحة الدمار الشامل وعدم الانتشار.

ونحن من بين أولئك الذين يؤمنون بأن حالة الجمود التي نجد أنفسنا فيها الآن هي أحد أعراض الاختلاف السياسي حول أولوياتنا الرئيسية. وفي هذه المرحلة، يتطلب التوصل إلى حل توافقي على المستوى المتعدد الأطراف بذل المزيد من الجهود بهدف الموازنة بين تلك الأولويات.

وأشير بوجه خاص إلى مؤتمر نزع السلاح. ونعتقد أن مهمة التوصل إلى اتفاق على برنامج الأعمال في مؤتمر نزع السلاح يخص أعضاء مؤتمر نزع السلاح أنفسهم،

الذين عارضوها. وكان من بين أكثر الجوانب المشجعة سرعة الاستجابة للمبادرة، ومستوى المشاركة السياسية والاهتمام الذي تم إيلاؤه للتقدم المستمر في مؤتمر نزع السلاح. ويحدونا الأمل أن نحافظ على ذلك المستوى من الاهتمام والمشاركة خلال العام المقبل، ويسرنا أن نناقش أفكارا أخرى من أجل عودة المؤتمر إلى استئناف عمله بعد ثماني سنوات عقيمة.

وهدفنا أن نرى مؤتمر نزع السلاح يستأنف العمل من جديد، وأعني العمل الحقيقي. ونتطلع إلى تقديم تأكيدات حول تحقيق ذلك الهدف من جانب الذين يواصلون إحباط كل ما نبذله من جهود لوضع برنامج للعمل، والذين يعجزون عن التقدم باقتراحات بديلة عملية. وقد كنا صبورين إلى أقصى حد، ولكن صبرنا بدأ ينفد.

إن اللجنة الأولى تمثل منتدى مثاليا تُناقش فيه الحلول الممكنة لحالة الجمود التي يعاني منها مؤتمر نزع السلاح. وفي الواقع، فقد عبّرت أغلبية ساحقة من الدول، أثناء المناقشة العامة، عن إحباطها إزاء حالة الركود التي يتعذر الدفاع عنها والتي سادت مؤتمر نزع السلاح.

ومن المصلحة الأمنية لكل دولة أن تبدأ المفاوضات الموضوعية حول نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وإذا لم يتسن ذلك في مؤتمر نزع السلاح في الوقت الراهن، فربما يتعين علينا أن نبحث عن وسائل بديلة أخرى لتيسير عملية المناقشات الجارية.

السيد تريزا (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): إننا نرحب بالمناقشة التي تجري اليوم حول آلية نزع السلاح، التي تتصل بالعملية الأخيرة لتنشيط وتحسين فعالية أساليب عمل اللجنة الأولى. وبالتالي ينبغي أن ينصب اهتمامنا الأول على ضمان الامتثال للقرار ٩٥/٥٩ وتنفيذه، الذي أُنخذ بتوافق الآراء في العام الماضي، والذي لم يجف حبره بعد. ونشيد

الاستعراضى الأخير للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يستطع الاتفاق على أية توصيات موضوعية. كما أخفق اجتماع القمة الذي عقدته الأمم المتحدة في تناول مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقته الختامية (القرار ١/٦٠). ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يواجه طريقا مسدودا، بدون برنامج للعمل، لما يقرب من تسع سنوات.

إننا جميعا نعرف جيدا الوضع في جنيف، ونرى كيف يبدو أن حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح قد أثرت في آليات نزع السلاح الأخرى، بما في ذلك هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة. وإن إخفاق مؤتمر نزع السلاح في العمل بشأن المسائل ذات الصلة، مثل نزع السلاح وعدم الانتشار، يُعزى أساسا إلى التفسير الخاطئ لقاعدة توافق الآراء في المؤتمر. لذلك، نرى أنه من الضروري الشروع في عمل متعدد الأطراف للمضي قدما بالمسائل ذات الأولوية المتعلقة بتزع السلاح وعدم الانتشار.

وفي ذلك السياق، طُلب إلى مؤتمر نزع السلاح، في جملة أمور، إنشاء لجنة مخصصة لتزع السلاح النووي، والبدء بإجراء مفاوضات حول وضع برنامج مرحلي لتزع السلاح النووي في إطار وقت محدد، بما في ذلك إبرام اتفاقية لتزع الأسلحة النووية. وفي عام ١٩٩٥، طُلب إلى مؤتمر نزع السلاح، عن طريق ما يُسمى ولاية شانون، أن يشرع في إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة، يمكن التحقق منها، لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار لجنة مخصصة. ولكن منذ أن أصبح برنامج عمل مؤتمر نزع السلاح رهينة لما يقرب من تسع سنوات، فإن تلك الولايات لا يمكن الاضطلاع بها.

ومن أجل التغلب على ذلك المأزق، فإن الاقتراح الذي قدمته المكسيك ومجموعة من البلدان الأخرى بإنشاء

ويعتمد تحقيق ذلك التقدم على الإرادة السياسية للبلدان الأعضاء. ولقد كانت الدعوة التي وجهها قادة مجموعة الثمانية في تموز/يوليه الماضي، لاستئناف الأعمال الموضوعية في مؤتمر نزع السلاح، رسالة سياسية على أعلى المستويات. وتم التأكيد من جديد على أهمية المؤتمر في الوثيقة الختامية التي صدرت في العام الماضي عن المؤتمر الوزاري الرابع عشر لحركة عدم الانحياز. ويعبّر هذان البيانان بشكل إيجابي عن الإرادة السياسية، وينبغي الانطلاق على أساسهما. وإن أحد أفضل أساليب تعزيز الإرادة السياسية الأكثر تركيزا يتمثل في تشجيع المشاركة في مؤتمر نزع السلاح على المستوى السياسي.

ونحن لا نتجاهل النداءات والاقتراحات الأخرى التي قُدمت في مؤتمر نزع السلاح، وفي اللجنة الأولى، وكذلك في إطار عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار لتغيير أو تعديل الآلية القائمة. كما أن النداءات الأكثر شدة لتعليق بعض أنشطتنا لم تذهب أدراج الرياح. وبالرغم من أننا نتفهم الروح التي تحرك بعض تلك الاقتراحات، فإننا يجب أن نتناولها بشيء من الحذر. ويجب أن تنفادى الوضع الذي يؤدي إلى حدوث شلل في مداولاتنا وحوارنا. ولا يمكننا أن نحاطر بفقدان الخبرات المستفادة والعلاقات القائمة على مدار سنوات عديدة.

وإذا ما طال أمد حالة الجمود هذه، فإننا لا نستبعد خيار استعراض أداء الآلية القائمة. ومع ذلك، ينبغي ألا تكون تلك العملية مرتجلة، بل ينبغي أن تتبع الإجراءات المؤسسية المناسبة.

السيد راكميانتو (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية):

إن الوضع الذي يحيط بدبلوماسية نزع السلاح المتعدد الأطراف وآليته يبعث على الاكتئاب. وأشاطر بعض المتكلمين السابقين الرأي الذي أعربوا عنه بأن المؤتمر

البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ووضع المرأة - واتخذت قرارات مهّدت الطريق أمام الحلول المتعددة الأطراف. والمؤسف، لا يزال يتعين على نزع السلاح أن يجد مكانه في إطار عملية مستمرة ماثلة. ومع ذلك، فإن الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح قد بيّنت بوضوح أن نزع السلاح النووي والقضاء على أسلحة الدمار الشامل الأخرى لا يزالان يحظيان بأولوية قصوى، ويشكلان المهمة الأساسية في عصرنا.

ومنذ بعض الوقت، حذرنا الأمين العام في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، من تراكم الصدا على آلية نزع السلاح. كما عجلت التهديدات التي يتعرض لها الأمن الدولي بضرورة بذل الجهود المتضافرة المتعددة الأطراف للحد من الخلافات الحالية حول المسائل الأساسية المتعلقة بجدول أعمال نزع السلاح. وفي رأينا، إن عقد الجمعية العامة للدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح هو البديل العملي الوحيد لجهودنا الجماعية. فالدورة تتيح فرصاً قيّمة للمداورات المتعددة الأطراف، ليس حول جداول أعمال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار فحسب، بل أيضاً لاستعراض آلية نزع السلاح. وفي نهاية المطاف، فإن توفر إمكانات هائلة لتعزيز بلوغ أهدافنا في مجال نزع السلاح. وفي ذلك الصدد، قدّمت خارطة طريق في إطار القرارين ٦١/٥٧ و ٧١/٥٩، اللذين أُنخذا بتوافق الآراء، واللذين تقرر فيهما إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية للنظر في أهداف وجدول أعمال دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح. وبالرغم من أنه لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء في دورة الفريق لعام ٢٠٠٣، فإن اجتماعاته قد أوضحت القضايا التي تنطوي عليها هذه المسألة، والتي ستكون ذات فائدة بالنسبة لمساعدتنا في المستقبل. لذلك من المهم أن نستخدم استخداماً كاملاً الدورة الموضوعية للفريق

لجان مخصصة لتناول المسائل الأربع، التي أشار إليها السفير بول ماير من فوره، جدير باهتمامنا. إنه مبادرة جيدة ستسمح للدول الأعضاء بأن تسهم إسهاماً كبيراً في حل تلك المسائل المهمة. وسيوفر لنا هذا الاقتراح الفرصة للمضي قدماً في عملية المناقشات والمداورات التي يمكننا أن نحدد الإطار القانوني والتقني والسياسي لاضطلاع مؤتمر نزع السلاح بالعمل الكبير الذي ينتظره في ما يتعلق بتلك المسائل الأربع، بمجرد أن يتم اتخاذ قرار بخصوصها. ويتعين أن نكون منفتحين وأن نتخذ نهجاً بناءً بشكل أكبر إزاء أية مبادرة تدفعنا إلى إحراز التقدم، ولا سيما المبادرات التي تهدف إلى تنشيط آلية نزع السلاح. وإن اتخذ نهج متشكك وسلي لن يساعد الجهود التي نبذلها للتصدي لمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين.

وكما أظهرنا في إطار الإعلان الوزاري الصادر عن الدول السبع (A/60/415، المرفق) الذي قدمته النرويج، ستواصل إندونيسيا دعمها لأية مبادرة تهدف إلى الدفع قدماً بالعمل في مؤتمر نزع السلاح، بما في ذلك مبادرة المكسيك. وتطلع إلى العمل معاً لتعزيز تلك المبادرة في إطار الرئاسة المقبلة للمؤتمر.

أود أن أتناول أيضاً المسائل المتصلة بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح. لقد أيدت الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء - إن لم يكن جميعها - منذ وقت ليس بقصير، قرارات الجمعية العامة بشأن عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لزرع السلاح. وكما ندرك، فإن الوثيقة الوحيدة التي صدرت بتوافق الآراء عن تلك العملية هي الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الأولى المكرسة لزرع السلاح، المعتمدة في عام ١٩٧٨ (القرار د ١ - ٢/١٠). ومنذ ذلك الحين، عُقد عدد من المؤتمرات الدولية والدورات الاستثنائية للجمعية العامة حول مسائل ذات اهتمام عالمي - مثل فيروس نقص المناعة

آن الأوان لوضع مسار جديد نحو دبلوماسية متعددة الأطراف لتحديد الأسلحة، وصياغة توافق جديد في الآراء. وهذا أمر يمكن تحقيقه. وتبيّن المبادرة المشتركة بين المناطق، التي اتخذتها النرويج قبل انعقاد اجتماع قمة الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر، أنه من الممكن أن تتغاضى البلدان من مختلف المناطق، ومختلف التوجهات في مجال تحديد الأسلحة، عن خلافاتها الماضية من أجل التوصل إلى أساس مشترك.

فلنسترد بروح الحفاظ على توافق الآراء في سعينا لمواجهة أهم التحديات في مجال الأمن، أي انتشار أسلحة الدمار الشامل والاستعمال الفعلي لهذه الأسلحة. إننا بحاجة إلى رد متعدد الأطراف لمواجهة ذلك الخطر. ومن الحتمي أن نضع جهودنا من أجل أن يستأنف مؤتمر نزع السلاح أعماله. وفي ذلك السياق، من المشجّع أن نستمع إلى الرئيس المقبل للمؤتمر، وهو من بولندا. وسيكون البدء بأعمال مؤتمر نزع السلاح مساهمة هائلة في الجهود التي نبذلها لتوطيد وزيادة تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

لا تزال هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة محيية للآمال بشكل كبير. وفي حين أننا نحبي الجهود البناءة لرئيس الهيئة الذي انتهت ولايته، من الضروري أن نتساءل عما إذا كانت تلك الهيئة تفي بالغرض الذي أنشئت من أجله. فهي هيئة تداولية في إطار الجمعية العامة، ولكنها لم تتمكن لعدة سنوات من الاتفاق على أية توصيات. وإذا استمر الحال على ما هو عليه، ستفقد الهيئة الكثير من مصداقيتها. ومن الضروري أن نطرح على أنفسنا بعض الأسئلة المحورية بشأن شكل تلك الهيئة، وأن ننظر في الأساليب البديلة لأداء عملها.

وسندخل عما قريب المرحلة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٦ لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والسّمية. ولدينا فرصة للدلالة على أن تعددية الأطراف

العامل المفتوح باب العضوية المعني بدورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لترع السلاح، التي ستعقد في عام ٢٠٠٦، لتعزيز وتشجيع عودة موضوعي نزع السلاح وعدم الانتشار إلى جدول أعمال المجتمع الدولي.

السيد لانجياناند (النرويج) (تكلم بالانكليزية): إننا نعتبر اللجنة الأولى جزءاً مهماً من آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف. لذلك فإن اتخاذ المزيد من الخطوات لتنشيط أعمال هذه الهيئة لا يزال يمثّل هدفاً مهماً على جدول أعمالنا لترع السلاح.

لقد أحرزنا بالفعل بعض التقدم في الجهود التي نبذلها لتحسين أساليب عمل اللجنة. وكانت المناقشة العامة هذا العام أكثر تركيزاً عن الأعوام السابقة. كما كانت مناقشاتنا المواضيعية أكثر تفاعلاً وأشد إثارة. ومن الواضح أن مناقشتنا حول مشروع القرار الخاص بالأسلحة الصغيرة، التي جرت في الأسبوع الماضي، قد استفادت من زيادة تبادل وجهات النظر بشكل مفتوح، بدلا من المشاورات المغلقة. وأضفت مساهمة الخبراء الخارجيين منظورات أوسع نطاقاً على مداولاتنا. ونعرب عن ترحيبنا بتواجد المنظمات غير الحكومية؛ حيث أنها تضطلع بدور حيوي في ضمان توفر الوعي والدعم من جانب المجتمع المدني وقادة الرأي.

وبالرغم من ذلك، فإن التحديات ما زالت قائمة. ولا يزال يتعين على اللجنة أن تبت في ما يصل إلى ٦٠ من مشاريع القرارات والمقررات. والبعض منها مكرر. ومن ناحية أخرى، من المشجّع أن نرى المزيد من مقدمي مشاريع القرارات يفضلون تجميعها وتقديمها مرة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات.

وبالرغم من أننا قد شهدنا، بوجه عام، بعض التقدم المحرز في تحسين أساليب عمل اللجنة الأولى، فإننا ما زلنا نشق طريقنا بجهد في أجزاء أخرى من آلية نزع السلاح. لقد

الخارجي والضمانات الأمنية السلبية، من بين أمور أخرى - بل أن يحاول أيضا مواجهة تحديات العصر والتصدي لها، تلك التحديات التي لم تظهر إلا مؤخرا.

لذلك السبب سعى البعض إلى إيجاز هذا النهج باستخدام المصطلحين "مسائل جديدة" و "مسائل جانبية". وقد طورنا هذا النهج على هامش مؤتمر نزع السلاح بطريقة شاملة غير رسمية، داعين كل المجموعات إلى تقديم مدخلات. واليوم، دلت أكثر من نصف أعضاء المؤتمر، القادمين بنسب متوازنة تقريبا من شتى المناطق، على اهتمامهم بهذا النهج ودعمهم له من حيث المبدأ.

وقد كنت مسرورا في ذلك السياق أن أسمع، مثلا، ممثل إندونيسيا وهو يروج لبرنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح لا يتناول نزع السلاح فحسب، ولكن يتناول أيضا عدم الانتشار. كما سعينا بهذا النهج إلى تحقيق مبدأ توافق الآراء، لأننا نعلم أن هذا واجب في مؤتمر نزع السلاح.

عندما نتحدث عن النهج الجديدة تلك، فإننا لا نحاول مجرد التعرف على مسائل جديدة. بل نحاول أيضا ابتكار أساليب عمل جديدة قائمة على فكرة أن رئاسة مؤتمر نزع السلاح - وعندما أقول الرئاسة لا أعني رئيسا واحدا بل كل الرؤساء المتعاقبين - يجب أن تستخدم استخداما تاما كل الموارد المتاحة فعلا للرؤساء بموجب النظام الداخلي للمؤتمر.

وهكذا يمكننا أن نقلل مما يصفه بعض الوفود - وكما أرى بصورة غير مناسبة - باستغلال مبدأ توافق الآراء. والحقيقة أنه لا يوجد استغلال يذكر لذلك المبدأ بقدر ما هنالك قصور وضعف في استخدام سلطات الرئيس. ونرى أنه من خلال هذا النهج ستمكن من الرد بطريقة ذكية على مشاعر الإحباط التي أعرب عنها، على سبيل المثال، ممثل نيوزيلندا في البيان الذي أدلى به في وقت سابق.

فعالة. ويجب أن نسعى للتوصل إلى اتفاق حول تدابير ذات مصداقية لضمان امتثال جميع الدول الأطراف لالتزاماتها.

ويجب أيضا أن نبني على أساس التقدم المحرز بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتتضمن تلك الاتفاقية التزامات واضحة وملزمة قانونا، وكذلك أحكاما لضمان الامتثال لها.

ومن الضروري أن نحزز تقدما في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين على الصعيد المتعدد الأطراف. ولذلك نكرر نداءنا بضرورة بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر. كما أننا نحتاج على وجه الاستعجال إلى إبرام معاهدة متعددة الأطراف وملزمة قانونيا لحظر إنتاج المواد الانشطارية. ويجب أن نبدأ بإجراء المفاوضات بشأنها في أسرع وقت ممكن.

السيد ريفاسو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إن فرنسا، مثل شركائها في الاتحاد الأوروبي، تشعر أيضا بالقلق إزاء الصعوبات التي تواجهها الآن الآلية المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد تجلّت تلك الصعوبات في منتديات مختلفة - مثل مؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة - وفي إخفاق اجتماع القمة الأخير في الاتفاق حول صيغة ل نزع السلاح وعدم الانتشار لإدراجها في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة.

منذ أكثر من عامين، كرّس بلدي اهتماما خاصا للجهود المبذولة من أجل الدفع قدما بالعمل في مؤتمر نزع السلاح، وزيادة مستوى نشاطه وتمكينه من التصدي للتحديات التي تواجهه. وأشرنا، على وجه التحديد، إلى أنه من المفيد ألا ينظر مؤتمر نزع السلاح في البنود التقليدية المدرجة في جدول أعماله فحسب - من قبيل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء

من بولندا، الذي سيواجه مهمة صعبة في كونه أول من يتولى الرئاسة في العام المقبل للدفع بمؤتمر نزع السلاح قدما. وأود هنا أن أؤكد مجددا دعمنا للرئاسة، التي تمكننا جهودها، كما أرى، من المضي قدما بطريقة لن تضر بمصالح المجتمع الدولي بأسره.

وسنكون، بصفتنا الوطنية - وآمل مع الاتحاد الأوروبي إن اتفق على موقف مشترك بشأن مؤتمر نزع السلاح، حسبما نرغب فيه - مستعدين للعمل مع أي جانب يرغب، بحسن النية، في تحقيق التقدم على هذا المنوال.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أود أن أدلي ببعض ملاحظات غير متسلسلة ومحفزة للتفكير في حالة ما إذا لم يكن بوسعنا أن نحقق التقدم بقدر أكبر. وأعتقد بأنه ظهر هذا الصباح عدد من القواسم المشتركة، وظهرت أيضا بعض الاستثناءات لتلك القواسم المشتركة. وأجرؤ على القول إن أولها كان إننا نتفق على أن الحالة غير مقبولة، وأنها سيئة لآلية نزع السلاح برمتها. وأعتقد أنه لم يتقدم متكلم واحد للدفاع عن الحالة الراهنة.

لذا فإن السؤال هو، إذا كانت الآلية لا تعمل، فما هو سبب عدم عملها؟ هل هي مشكلة مؤسسية، أو مشكلة الإرادة السياسية أو مشكلة إساءة استعمال الآلية؟ وأود أن أشدد على النقطة الأخيرة: أعتقد بأن المشكلة الحقيقية تكمن في إساءة استعمال الآلية، وليس في الآلية نفسها. وأعتقد بأننا يمكن أن نصل إلى درجة كبيرة من التقارب. وقد أعرب ممثل فرنسا عن تلك النقطة في بيانه الذي أدلى به قبل لحظات. وتوجد في مؤتمر نزع السلاح إمكانيات اتخاذ إجراءات من قبل الرئيس أو الوفود، إمكانيات لم تستنفد بصورة تامة. وما زلنا نرى بوضوح ممارسات غير كفؤة وقصور ذاتي ونستمر بتكرارها. وأعتقد بأن هذه هي النتيجة الأولى التي تظهر من هذه المناقشة.

والواقع أننا إذا ألقينا نظرة على الماضي فإن رئيس المؤتمر هو الذي كان يقرر برنامج العمل. ولكنه بالطبع لم يقرر بنفسه ولاية التفاوض. لذا، وكما نرى، هناك بعض المجال الذي لم يستخدم، والذي ينبغي أن يستخدم.

أود أن أقول أيضا إنني استمعت إلى العديد من الملاحظات المتشائمة جدا. إننا لا نريد أن نكون متشائمين؛ بل واقعيين. والواقعية تقول لنا إننا على مدى عامين حققنا قليلا من وجوه النجاح. لقد كانت قليلة، لكنها حقيقية. وبالزخم المقدم من كينيا ثم من المكسيك، نجحنا قبل سنتين في الشروع بمحادثات غير رسمية بهدف الاتفاق عن طريق المفاوضات على كل البنود المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك المسائل الجديدة. قبل عامين ظل ذلك على شكل مناقشات غير رسمية، لكن القرار الذي اتخذناه بتوافق الآراء قبل عامين أبرز تلك النجاحات.

وهذا العام نجحنا في اتخاذ خطوات إضافية، بحافز من عدد من الرؤساء، بمن فيهم الرئيسان من هولندا والنرويج ومن نيوزيلندا ودول أخرى أيضا. وهذه المرة تمكنا من البدء بمناقشات في جلسة عامة رسمية وبطريقة أكثر تركيزا نوعا ما: ناقشنا هذه المرة المواضيع الرئيسية التي تحظى بالاهتمام بالنسبة لمؤتمر نزع السلاح، وتحديدًا، وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونزع السلاح النووي، وضمانات الأمن السلبية ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي. وناقشنا أيضا مسائل جديدة، على أساس المقترحات القائمة. وتقرير هذا العام لمؤتمر نزع السلاح (A/60/27) يبرز أيضا هذه الحالة.

لقد بذرنا البذور على مدى عامين، ونأمل أن يشهد عام ٢٠٠٦ حصادنا الأول، حتى وإن كان قليلا. وفي هذا الصدد، ما فتئت فرنسا، خلال بضعة الأشهر الماضية، تقدم دعمها لجهود الرؤساء في المستقبل، لا سيما جهود الرئيس

إن المشكلة تتجاوز قليلا ما نريد أن نرى حدوثه الآن، ومرة أخرى، يجب على اللجنة أن تبحث بطريقة مشتركة عن البدائل التي تمكننا من المضي قدما. وأعتقد، وكان ممثل باكستان، السيد خان، قد اقترح ذلك سابقا، أنه قد يكون من المجدي أن يُجري الرئيس مشاورات غير رسمية بشأن تعزيز رؤية اللجنة الأولى كملحق لمخالف أخرى.

وعلى أية حال، أود أن أعود إلى المبادرة التي روجت لها ست دول، من بينها المكسيك، لجعل بعض المسائل محلّ عناية للجنة الأولى، وذلك من خلال إنشاء لجان مخصصة. وأعتقد أن هذا البديل يستحق المزيد من التحليل والمناقشة الجديين، ولذلك أود أن أكرس بضع دقائق لمناقشته.

أولا، أود أن أنوه بالوفود التي أعربت عن التضامن مع المبادرة والتأييد لها، وبالبعض الآخر - في هذه الحالة وفد إيطاليا - الذي أعرب عن شكوك بشأنها، وأن أشكرها أيضا على تعليقاتها. وأعتقد أن عدم التعليق هو الأخطر، وأن عدم حضور الوفود في المشاورات التي تناقش فيها المسائل هو الأخطر. وأعتقد أن الروح الديمقراطية التي تلهم هذا المجلس يجب أن تتم المحافظة عليها في كل الظروف، وأنه يجب أن نتمكن من مناقشة مزايا ومشاكل أية مبادرة.

وفي هذا السياق، أشكر جميع الذين اهتموا والتموا بالمبادرة، حتى وإن لم يؤيدوها بالضرورة تأييدا أعمى. وأعتقد بأن علينا أن نبقي المبادرة في حالة ركود إذا ما تمكنا من الاتفاق بشأن تقديم دعمنا الكامل لرؤساء هيئة نزع السلاح لكي يقوموا بمحاولة أخيرة. ولكن أود أن أشدد على كونها محاولة أخيرة، لأنه إذا لم يتحقق ذلك، سيكون علينا أن نعود بالمبادرة إلى هنا في العام القادم لنحل هذه المسألة التي استغرقت من الوقت حتى الآن أكثر مما ينبغي.

الواقع الراهن ليس واجبا القبول به؛ فثمة مجال للعمل داخل الآلية القائمة.

وهذا لا يعني أنه ليس للجنة الأولى مسؤولية أكبر من المكونات الأخرى للآلية. وذلك يضمن الشرعية على مناقشة هذا الصباح لاعتماد النداءات والمقترحات لتجاوز حالة القصور الذاتي في المنتديات الأخرى.

لذلك السبب أود أن أسترعي الانتباه ليس فقط إلى المسائل التي سبق أن ذُكرت: أي عدم إحراز تقدم في استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي، وعدم التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال لهيئة نزع السلاح وبالطبع العملية التحضيرية المخجلة جدا الناجمة عن اجتماع أيلول/سبتمبر لرؤساء الدول أو الحكومات. وأعتقد بأننا يتعين علينا أن ننظر إلى الآليات الأخرى التي تواجه مشاكل. فلدينا فريق من الخبراء الحكوميين معني بالمعلومات والاتصالات السلوكية واللاسلكية عجز عن تقديم تقرير.

إن لدينا فريق الخبراء الحكوميين المعني بالوسم والتعقب، الذي فرض توافقا في الآراء في ساعة متأخرة من مساء أمس، وإذا به الآن موضع تساؤلات صريحة من جانب العديدين منا. ولدينا مجلس استشاري لمسائل نزع السلاح لا يتم استخدامه بشكل كامل ولا يستجاب لطلباته على نحو وافٍ. ولدينا عملية تحضيرية لعقد دورة استثنائية رابعة مكرسة لنزع السلاح، يتعرض عملها لمشاكل هائلة. ولدينا مبادرة بعقد مؤتمر معني بالقضاء على الأخطار النووية، كان مؤتمر الألفية مصيبا عندما اعتمده بتوافق الآراء في إعلان الألفية (القرار ٢/٥٥). ولكن جميع المدافعين اليوم عن توافق الآراء يعارضون عقد ذلك المؤتمر بالرغم من أنهم أقروه في عام ٢٠٠٠ ولم يتم عقده حتى الآن. وبالنسبة، فإن تلك المبادرة قدمها الأمين العام، السيد كوفي عنان.

كذلك، أن أعرب من خلالكم لوفد باكستان عن أسى وفد بيرو وتعزيتيه لشعب باكستان وتضامنه معه على اثر ما عاناه بسبب الكارثة الطبيعية الفظيعة. ونثق بأن إرادة الحياة وروح الكفاح ستعيدان إلى عائلات الضحايا السلام الذي تستحقه.

إننا الآن بصدد مناقشة موضوع "آلية نزع السلاح". والأمر الأول الذي ندركه من هذه المناقشة هو أن هذه الآلية إما أتلغها الصداً أو أصابها عطل. وقد قدم عدد من المتكلمين السابقين تشخيصاً متشائماً للحالة. وبطبيعة الحال، فإن ذلك التشخيص يدعو إلى القلق.

إن حقيقة أن آلية نزع السلاح قد اعترها الشلل ليست غير متوقعة في حد ذاتها. بل هي نتيجة لتغيير أساسي في الحالة الدولية. وعندما فتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كانت موجهة بالتحديد إلى خمس دول. واليوم هناك وضع جديد مختلف. وفي هذه الأثناء حدثت حالات انتشار سرية وكان لها، بطبيعة الحال، آثار إقليمية. ونستطيع قول هذا الوصف فيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية. وإذا ما تذكرنا ما حدث في خريف ٢٠٠١، على أثر الهجمات المقيتة على البرجين في نيويورك، فإن النشر المريب للجمرة الخبيثة قد عكس الخبرة الفنية ووجود الآليات لانتشارها والتسبب في الضرر الناجم عنها. ويمكننا أن نواصل الكلام عن ميادين أخرى لم يتوقف فيها سباق التسلح، بل على النقيض من ذلك حافظ على وتيرته السريعة.

ومع أن الدولتين الرئيسيتين قد بذلتا حقا جهودا ثنائية لتخفيض الأسلحة النووية، فإننا نفتقر إلى المراقبة الدولية الشفافة على المواد الانشطارية المستخدمة في إنتاج هذه الأسلحة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك تهديدات جديدة وبالغة الخطورة، كالإرهاب المرتبط بانتشار الأسلحة الإشعاعية

لقد تعاملنا فعلا مع مشكلة توافق الآراء في مناسبات أخرى بروح من الهدوء. وأود فقط أن أؤكد مجددا هنا على أن ردي على من يجادلون بأن البعض يريد فرض رأي الأغلبية من خلال التصويت، بالقول لهم إننا سئمنا فرض رأي الأقلية علينا من خلال توافق الآراء. وأعتقد بأن الأغلبية - الأغلبية الساحقة - لها الحق في أن تعرب عن نفسها وأن تروج للبنود التي تراها أساسية لمصالحها، واللجنة الأولى هي الهيئة الوحيدة التي تسمح بذلك. وأعتقد أن من المهم أيضا أن نحل الخلافات بين البنود القديمة والجديدة، وبين ما هو في مجموعة من البنود وما هو في غير مجموعة. وأعتقد أن كل ذلك كان نتيجة محقة لعملية الحوار التي بدأت. وفي الحالات الأخيرة، كما أشار ممثلا الصين والسويد، كانت تلك رؤى مكملة الواحدة للأخرى وستمكن من تشاطرها في مرحلة ما. وبعبارة أخرى أننا إذا أجرينا تقييما لما ناقشناه اليوم، فإننا سنتمكن من أن نتقي بعض المسائل التي يوجد قدر من توافق في الآراء بشأنها، والتي يوجد فهم على أنها عملية بناء لرؤية مشتركة، وأنها تحتاج إلى بعض الوقت، وليس من قبيل المستحيل أن نجري مجرد مناقشة للمشاكل التي نواجهها لأن دولة واحدة أو اثنتين تعرضان عليها.

ولذلك، فإنني أؤكد مجددا على طليي بأن يمضي الحوار قدما. وقد يكون للرئيس دور موضوعي في هذه العملية. وقد لا تكون هناك حاجة لأن نعكس ذلك كتابيا في هذه المرحلة، ولكن على الأقل لنسمح للجنة الأولى - كاللجنة التي تابعت عملية إعادة التنشيط - بأن تتعامل مع المسائل الموضوعية.

السيد كالدرون (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود في

البداية، السيد الرئيس، أن أعرب عن ارتياح وفد بلدي لرؤيتكم تقودون مناقشات اللجنة. ونحن على ثقة بأن حكمتكم وحصافتكم ستكفلان النجاح في عملنا. وأود

أولاً، سأتناول مشروع القرار بشأن نزع السلاح الإقليمي الذي أعرضه نيابة عن وفود الأردن، واندونيسيا، وبنغلاديش، وبيرو، وتركيا، وسري لانكا، والسودان، ومصر، والمملكة العربية السعودية، ونيبال، ووفد بلدي باكستان.

ومن أجل ضمان الأمن ونزع السلاح على الصعيد العالمي، من الضروري بذل الجهود على الصعيدين الدولي والإقليمي. إن تدابير نزع السلاح الدولي لا شك في أنها ذات أهمية بالغة. ولكن الأمن ونزع السلاح يمكن تعزيزهما بفعالية أكبر على الصعيد الإقليمي. ولدنا المبادئ التوجيهية والتوصيات اللازمة المتعلقة بالنهج الإقليمية تجاه نزع السلاح في سياق الأمن العالمي، التي اعتمدها هيئة نزع السلاح في عام ١٩٩٣، وهي التي ستوجه مسعانا.

إن التدابير الإقليمية لبنات في بناء الأمن الدولي. وتلك المبادئ التوجيهية ما زالت صالحة اليوم لتعزيز نزع السلاح الإقليمي في ميداني الأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء.

ومن الواضح الآن أنه في غالبية مناطق التوتر والصراعات المحتملة - الشرق الأوسط، وجنوب آسيا، وشمال شرق آسيا، وآسيا الوسطى - يمكن للنهج الإقليمي أن يوفر أساساً أكثر فعالية لتشجيع نزع السلاح، وبالتالي تعزيز الأمن. ويحيط مشروع القرار علماً بالمقترحات المقدمة مؤخراً بشأن نزع السلاح على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ويعبر عن الاقتناع بأن الجهود التي تبذلها البلدان لتشجيع نزع السلاح الإقليمي تعزز أمن جميع الدول.

وتراعي تلك الجهود الخصائص المحددة لكل منطقة، ومبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى ممكن من التسلح. ولتحقيق تلك الأهداف، يتعين علينا مواصلة تلك الجهود. ويشدد مشروع القرار على هذه النقطة. ويؤكد بأن

وأشكال أخرى من الأسلحة. وبعبارة أخرى، فإن طريقة إدراك الدول الأعضاء في المجتمع الدولي لمفهوم الأمن آخذة في التغير بسبب خطورة السيناريو. وينعكس ذلك في مصالح وأولويات الدول، وبطبيعة الحال في المشاكل التي تواجهها في محاولاتها للتفاوض بشأن مسائل نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

ولذلك، لا يمكن لأحد أن يكون مسروراً بحالة الشلل التي تصيب هيئة نزع السلاح ومؤتمر نزع السلاح. ويجدون الأمل بأن يتم تحقيق نتائج في عام ٢٠٠٦ فيما يتعلق ببدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. إن مبادرة الدول الست ليست حسنة التوقيت فحسب، بل يمكن فهم مغزاها أيضاً. فلا يمكننا أن نقف متفرجين دون مبالاة وأن ندع الوقت يمضي بالنظر إلى التغيير في ظروف الأمن، وتزايد المشاكل واستمرار آفة سباق التسلح.

لقد قطعت بيرو مرارا وتكرارا التزامات لصالح السلام وصون السلم والأمن الدوليين من خلال توقيع جميع المعاهدات المتعلقة بالأسلحة ونزع السلاح. ونعتقد بأنه قد حان الوقت لأن يعالج المجتمع الدولي بنوداً محددة في جدول أعمال نزع السلاح في مؤتمر نزع السلاح في جنيف. وقد لا تتصل هذه المسائل بالضرورة بنزع السلاح، ولكن على الأقل، هناك حاجة إلى توجيه إيجابية إلى المجتمع الدولي في هذا المجال. ويجدر بنا أن نبذل المزيد من الجهود في العام القادم. وعلينا ألا ننسى أن الوقت يمضي بسرعة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للوفود التي ترغب في عرض مشاريع قرارات.

السيد خان (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لقد أخذت الكلمة لأعرض مشروع قرارين بشأن نزع السلاح الإقليمي وتحديد الأسلحة التقليدية المتضمنين، تباعاً، في الوثيقتين A/C.1/60/L.23 و A/C.1/60/L.44.

والأمن الإقليميين بأدنى مستوى ممكن من التسليح والقوات العسكرية؛ والمسؤولية الخاصة التي تتحملها الدول ذات الأهمية العسكرية والدول التي تتمتع بقدرات عسكرية أكبر عن تشجيع مثل هذه الاتفاقات من أجل تحقيق السلام والأمن الإقليميين؛ وهدف الحيلولة دون إمكان شن هجوم عسكري مفاجئ وتجنب العدوان.

وتلاحظ ديباجة مشروع القرار، مع الاهتمام بصفة خاصة، المبادرات المتخذة في هذا الشأن في مختلف المناطق، بما فيها عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، والاقتراحات المقدمة لتحديد الأسلحة التقليدية في جنوب آسيا، ويسلم بصلاحيته وقيمة معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، التي توصف بأنها حجر الزاوية للأمن الأوروبي.

وفي المنطوق، بينما يقرر مشروع القرار إيلاء اهتمام عاجل للمسألة المتعلقة بنزع السلاح التقليدي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، فإنه يطلب إلى مؤتمر نزع السلاح أن ينظر في صياغة مبادئ يمكن أن تصبح إطاراً لاتفاقات إقليمية. ويطلب، كذلك، إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء وأن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها التالية.

ويتطلع مقدمو مشروع القرار إلى تأييد اللجنة القوي لمشروع القرار.

السيد كالدرون (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرض مشروع القرار بشأن تقرير مؤتمر نزع السلاح، الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.20. ويبين مشروع القرار، هيكله ومضمونه، على القرارات التي اتخذت في السنوات الماضية بشأن نفس البند، والتي كما يذكر الأعضاء، اتخذت بدون تصويت.

وينوه مشروع القرار بالعمل الذي قام به مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٥، وينوه على وجه الخصوص بأهمية

النهج الإقليمية تجاه نزع السلاح يكمل بعضها بعضاً، ويهيب بالدول أن تقوم، كلما أمكن ذلك، بإبرام اتفاقات، ويرحب بالمبادرات التي اتخذتها بعض البلدان على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بغية تحقيق نزع السلاح، وعدم الانتشار، والأمن، ويؤيد ويشجع تدابير بناء الثقة.

ونعتقد بأن اعتماد مشروع القرار هذا من شأنه تشجيع البلدان المعنية على تكثيف جهودها الرامية إلى نزع السلاح الإقليمي. وسيساعد اعتماده أيضاً في تعزيز الأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي. ويأمل مقدمو مشروع القرار ووفد بلدي بأن مشروع القرار سيعتمد بدون تصويت، كما حدث في العام الماضي.

وأود الآن أن أعرض مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/60/L.44، المعنون "تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي"، نيابة عن إسبانيا وألمانيا وأوكرانيا وإيطاليا وبنغلاديش وبيرو وبيلاروس وليبيريا ونيبال ووفد بلدي.

ويرمي مشروع القرار إلى تعزيز جهود نزع السلاح التقليدي على الصعيدين الإقليمي وغير الإقليمي. وعلى الرغم من الأهمية الواضحة لهذه المسألة، فإنها لم تحظ بالاهتمام والتأييد المستحقين. ونحن بحاجة إلى توجيه تركيز محدد إلى التوازن بين الأسلحة التقليدية وتحديد الأسلحة.

ويحدد مشروع القرار في ديباجته مجموعة من المبادئ والقواعد. وتشتمل تلك على الدور الحاسم لتحديد الأسلحة في السلام والأمن؛ وتهديدات السلام في حقبة ما بعد الحرب الباردة، وهي التهديدات الناشئة بشكل رئيسي فيما بين الدول الواقعة في نفس المنطقة الإقليمية أو دون الإقليمية؛ والمحافظة على وجود توازن في القدرات الدفاعية للدول بأدنى مستوى من التسليح الذي يساهم في تحقيق السلام والاستقرار؛ وهدف إبرام اتفاقات ترمي إلى تعزيز السلام

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية):
باسم البلدان الـ ٣٣ الأعضاء في مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/60/L.21، بعنوان "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي".

وتود البلدان الأعضاء في المجموعة أن تسجل ارتياحنا الكامل للعمل الذي قام به مركز ليمّا، كما ورد في تقرير الأمين العام (A/60/132). ومن ثم، نود أن نهنئ بشكل رسمي مدير المركز الإقليمي، السيد بريكلين غاسباريني الفيس، وفريقه على قيادتهما المتمازة والتزامهما وتفانيهما وحماستهما، التي جعلت المركز مثالا يحتذى به.

في الوقت ذاته، لا يسعنا إلا أن نعرب عن شكرنا للبلدان التي قدمت الدعم المالي إلى مركز ليمّا. فبدون مساعدتهما لما أمكن إطلاق مبادرات هامة تتعلق بتدمير الأسلحة وإدارة الترسانات وتقديم التقارير وصياغة المناهج، على سبيل المثال لا الحصر.

إن البلدان الأعضاء في مجموعتنا تدرك أن مركز ليمّا يستطيع أن يتعاون مع مراكز إقليمية أخرى وأن يساعدها أيضا على تحقيق الإدارة الفعالة والوصول إلى نفس مستوى الأداء. ولكن في الوقت ذاته نحث المركز بقوة على أن يبقى مستقلا بالكامل؛ وسوف نتابع عن كثب أية مناقشات أو مبادرات في ذلك الصدد.

ولإيجاز ما سبق، إن مشروع القرار الذي نعرضه للنقاش، كما نراه، يعرب عن التقدير للعمل الذي يقوم به المركز الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ويشجعه على مواصلة عمله هذا. وتشجع بلداننا مساعي هذا المركز بكل حماسة. ونأمل

وجود عدد من وزراء الخارجية، مما كان تعبيرا عن دعم بلدانهم السياسي لعمل مؤتمر نزع السلاح، باعتباره المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض على نزع السلاح.

ويتضمن مشروع القرار في منطوقه عرضا لكيفية التقدم في عام ٢٠٠٦. وأود أن أستشهد على وجه الخصوص بالفقرة ٤، التي ترحب بقرار المؤتمر الذي يطلب من رئيسه الحالي والرئيس المقبل إجراء مشاورات خلال فترة ما بين الدورتين، وإذا أمكن تقديم توصيات تراعي كل المقترحات ذات الصلة، بما في ذلك المقترحات التي يتم تقديمها بوصفها وثائق للمؤتمر، والآراء التي يجري طرحها، والمناقشات التي يتم إجراؤها، والسعي إلى إطلاع أعضاء المؤتمر على مشاوراتهما باستمرار.

وتطلب الفقرة ٥ إلى الدول الأعضاء في المؤتمر أن تتعاون مع الرئيس الحالي والرؤساء المتعاقبين في جهودهم لتوجيه المؤتمر نحو بدء أعماله الموضوعية مبكرا في دورته لعام ٢٠٠٦.

وإذ أعرض مشروع القرار هذا، أود أن أؤكد تصميم الرئاسة على السعي إلى إجراء مشاورات، بالاشتراك مع الرئيس المقبل للمؤتمر، السفير راباكي ممثل بولندا، وذلك من أجل إيجاد السبل لتعبئة توافق الآراء بين أعضاء المؤتمر حتى يتمكن هذا المنتدى الفريد للتفاوض المتعدد الأطراف من البدء بأعماله من دون أي تأخير إضافي.

قبل أن أختتم بياني، سيدي، أود أن أعرب عن تقدير رئاسة المؤتمر لتعاون جميع الوفود في جنيف وروح المرونة التي تحلت بها، مما مكّن من اعتماد التقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح (A/60/27). وإني واثق بأن التصميم الجماعي للدول في عام ٢٠٠٦ سيمكّن مؤتمر نزع السلاح من أداء ولايته، وهي إجراء التفاوض. وآمل أن يُعتمد مشروع القرار A/C.1/60/L.20 بدون تصويت.

أن يواصل باقي المجتمع الدولي دعمنا في الجهود التي نبذلها لتحقيق أهداف منطقتنا المتمثلة في تحقيق السلام ونزع السلاح والتنمية. ونتمنى أن نتمكن من اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء، كما كانت تُعتمد نصوص مماثلة في السنوات الماضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج عملنا، سنشرع غدا في تبادل تفاعلي وغير رسمي للآراء مع رئيس مؤتمر نزع السلاح ورئيس هيئة الأمم المتحدة لترع السلاح. وسيُتاح الوقت أيضا للجنة كمي تناقش متابعة تنفيذ القرارات والمقررات التي اتخذتها اللجنة في دورتها السابقة، إلى جانب تقديم التقارير. وإذا سمح الوقت، باستطاعة الوفود أيضا أن تواصل عرض مشاريع القرارات والمقررات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.